

الفصل الثالث

القطاع الزراعي

نظرة عامة

يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في الاقتصادات العربية نظراً لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة غير قليلة من السكان وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية. وقد ازداد نمو الناتج الزراعي من 4.5 في المائة في عام 2005 إلى 13.4 في المائة في عام 2006، ليصل إلى حوالي 79.3 مليار دولار. وقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية من 232 دولار إلى 257 دولار خلال الفترة نفسها. غير أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بلغت 6.2 في المائة في عام 2006، وهي تتناقص باطراد جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي النفط والخدمات.

وتتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية في آفاق التوسع في المساحة المحصولية وزيادة الإنتاج الزراعي. وتمثل محدودية الموارد المائية أهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية، وهي أكثر عناصرها ندرة. وقد أدت الظروف المناخية غير المواتية في بعض الدول العربية في عام 2006 إلى انخفاض إنتاج أهم المحاصيل الزراعية كالقمح والذرة، وفي المقابل سجلت المحاصيل السكرية والشعير والأرز والخضراوات والفواكه زيادات في الإنتاج. وتمثل مساحة الأراضي الزراعية المستغلة للإنتاج الزراعي في عام 2005 حوالي 36 في المائة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وبالنسبة للإنتاج الحيواني، فقد حصلت زيادات في إنتاج اللحوم والألبان والبيض والأسماك نتيجة تحسين مستوى الخدمات البيطرية وانتشار وسائل التربية والإكثار الحديثة في بعض الدول العربية والتوسع في استخدام التقانة الحديثة وبرامج التحسين الوراثي.

وتبلغ نسبة العاملين في الزراعة حوالي 28.2 في المائة في عام 2005 مقابل حوالي 31.4 في المائة في عام 2000، ويعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوة العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف وذلك لتحسين مستويات دخولهم. وتمثل إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية حوالي 60 في المائة من إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة، كما تعتبر إنتاجية العمل في القطاع الزراعي الأضعف مقارنة بإنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي مجال تجارة المنتجات الزراعية، فقد ارتفعت قيمة كل من الصادرات والواردات الزراعية، وكان معدل ارتفاع الصادرات أعلى من معدل زيادة الواردات. ورغم ذلك لم يحقق الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية تحسناً خلال عام 2005 حيث ارتفع العجز إلى 24.6 مليار دولار، وأصبحت الصادرات الزراعية تمثل حوالي ثلث قيمة الواردات الزراعية. وأدى استمرار التفاوت بين الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية إلى ارتفاع الفجوة الغذائية في السلع الزراعية الرئيسية حيث بلغت حوالي 17.9 مليار دولار عام 2005، بزيادة قدرها 6 بالمائة عن عام 2004. كما تراجعت نسب الاكتفاء الذاتي في الدول العربية لعدد من السلع الغذائية، وفي مقدمتها الحبوب والزيوت واللحوم.

الناتج الزراعي العربي

بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية حوالي 79.3 مليار دولار في عام 2006، مرتفعاً بنسبة 13.4 في المائة، والتي تجاوزت نسبة الزيادة المسجلة في عام 2005 والبالغة 4.5 في المائة، وكذلك متوسط الزيادة السنوية البالغة 5.2 في المائة خلال الفترة 1995-2006، الملحق (1/3) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية 1995 و2001 و2006

معدل النمو % 2006	معدل النمو السنوي % 2006-95	2006	2005	2004	2003	2002	2001	1995	
13.4	5.2	79,274	69,936	66,938	62,339	57,500	58,327	45,187	الناتج الزراعي (مليون دولار)
		6.2	6.4	7.5	8.3	8.5	8.8	9.5	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
		257	232	227	217	204	212	168	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)

المصدر : مصادر الملحق (1/3).

ويعزى النمو الجيد للناتج الزراعي خلال عام 2006 إلى تطور أداء القطاع في عدد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية، في مقدمها السودان ومصر والمغرب والجزائر. وقد نما الناتج الزراعي في جميع الدول العربية في عام 2006 حيث تراوحت نسبة النمو بين 39.6 في المائة في اليمن و0.3 في المائة في البحرين. كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة وسقوط الأمطار بكميات جيدة في بعض الدول الزراعية الرئيسية في تحسن أداء الناتج الزراعي، بالإضافة إلى زيادة استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، والتوسع في تطبيق سياسات تحرير الأسعار وإزالة القيود على

التصدير، هذا إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الزراعية وزيادة حجم استثماراته في النشاط الزراعي. وتجدر الإشارة إلى أن الناتج الزراعي لمصر والسودان والسعودية والجزائر والمغرب وسورية مجتمعة شكل ما يزيد عن ثلاثة أرباع الناتج الزراعي العربي في عام 2006.

شكل الناتج الزراعي حوالي 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ أن هذه النسبة في تراجع مستمر منذ عام 2002 نظراً لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبوجه خاص قطاع الصناعة الإستخراجية بدرجة فاقته نمو القطاع الزراعي. وتتفاوت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى، إذ أنها تراوحت بين 30.9 في المائة و7.6 في المائة في الدول العربية ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة مثل السودان وسورية ومصر والمغرب وتونس والجزائر. وانخفضت هذه النسبة في الدول العربية ذات الإمكانيات الزراعية الضعيفة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تراوحت بين 3.2 في السعودية و0.1 في المائة في قطر.

ومن جانب آخر ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بنسبة 10.8 في المائة في عام 2006 ليبلغ حوالي 257 دولار. وتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ بلغ أعلاه 788 دولار في الإمارات، وتراوح بين 464 دولار و250 دولار في لبنان والسعودية والسودان وسورية وتونس والجزائر والمغرب. كما تراوح هذا المتوسط بين 199 دولار و112 دولار في مصر وليبيا وعمان والعراق واليمن، وبلغ أقل من 100 دولار في كل من الكويت وقطر والبحرين وموريتانيا والأردن وجيبوتي.

الموارد الزراعية في الدول العربية

الأراضي الزراعية

تمتلك الدول العربية رصيداً جيداً من الأراضي الزراعية، حيث يقدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار، بما يمثل 14.1 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية التي تقدر بحوالي 1.4 مليار هكتار. وتبلغ مساحة الغطاء النباتي حوالي 641 مليون هكتار وتشمل الأراضي المستغلة في الإنتاج الزراعي النباتي والغابات والمراعي. أما المساحة المزروعة في عام 2005 فقد بلغت حوالي 71.5 مليون هكتار، أي حوالي 36 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تشمل 8.3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية المستديمة، وحوالي 33.1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الموسمية المطرية، وحوالي 10.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الموسمية المروية، والباقي أراضي متروكة مؤقتاً (بور)، وتبلغ حوالي 19.4 مليون هكتار، الملحق (2/3).

إطار (1)

الأقاليم المناخية والبيئية في الدول العربية

تتوفر الدول العربية بتنوع حيوي وموارد وراثية هامة بحكم الموقع الجغرافي المتميز وتنوع المناخ والتضاريس الطبيعية. إلا أن هذا التنوع وما يحمله من مخزون وراثي معرض للتآكل نتيجة لتدهور النظم البيئية. وتضم الدول العربية العديد من الأقاليم البيئية ذات المناخ المتباين، إذ تشمل أربعة أقاليم، وهي :

إقليم البحر الأبيض المتوسط ويشمل لبنان، ومعظم فلسطين، وغرب وشمال سورية، والأجزاء الشمالية والغربية من الأردن، والأجزاء الشمالية الساحلية من مصر، وبعض الأجزاء من شمال المغرب العربي. وتتراوح معدلات الأمطار في هذا الإقليم بين 300 و1000 ملم/السنة، وتتميز المناطق في هذا الإقليم التي تزيد فيها الأمطار عن 400 ملم/السنة بانتشار الغابات. أما المناطق التي يقل فيها سقوط الأمطار عن ذلك المستوى، فتنتشر الشجيرات والأعشاب القصيرة والحشائش. ويتميز هذا الإقليم بتنوع النباتات فيه، وتغلب على جزء كبير منه مناطق جبلية البعض منها شديد الوعورة.

ويشمل الإقليم الثاني وهو **الإقليم شبه الجاف** الأجزاء الشمالية الشرقية من الأردن، ومعظم سورية، وشمال العراق، وبعض الأجزاء من المغرب العربي. ويضم بيئات متعددة من السهول والهضاب وسلاسل الجبال العالية. ويتميز هذا الإقليم بقلة أمطاره نسبياً، إذ لا تتعدى 200 ملم/السنة وبموسم جفاف طويل يتراوح بين 5 و7 أشهر في السنة، وبارتفاع درجات الحرارة صيفاً وانخفاضها شتاءً. وتسود في هذا الإقليم النباتات القصيرة التي يتكون معظمها من الحشائش والشجيرات القصيرة وهو من أغنى الأقاليم بالتنوع النباتي الطبيعي.

ويضم الإقليم الثالث وهو **الإقليم الصحراوي** أجزاءً كبيرة من دول المغرب العربي تقع ضمن الصحراء الكبرى، وأجزاء كبيرة من مصر، بادية الشام، ونجد والربع الخالي، وبعض الأجزاء من شمال السودان. وتعتبر من المناطق قليلة الأمطار بوجه عام، باستثناء الأجزاء الشمالية منها التي يبلغ معدل الأمطار فيها بين 150 و200 ملم/السنة، حيث تقل الأمطار تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً. ويتميز الإقليم بانخفاض الرطوبة النسبية وشدة الحرارة التي تصل في فصل الصيف إلى ما يقارب 50°م وتنخفض شتاءً إلى ما دون الـ 10°م. وتعتبر ملوحة الأراضي وانتشار الكثبان الرملية من الظواهر الشائعة في أجزاء متفرقة من هذا الإقليم. كما توجد بعض الأشجار القصيرة في الوديان والمنخفضات. وبوجه عام يتصف الإقليم بقلة النباتات نوعاً وكماً، وأن المنظومة البيئية جعلت النشاط الرعوي هو النمط السائد للاستغلال.

أما الإقليم الرابع فهو **الإقليم المداري** ويغطي مساحات السودان والصومال وجيبوتي والأجزاء الغربية والجنوبية من شبه الجزيرة العربية، وأجزاء من شبه جزيرة سيناء والحفرة الإنهدامية في فلسطين. ويتميز هذا الإقليم بارتفاع معدلات درجات الحرارة على مدار السنة، ويضم بيئات متنوعة من سهول منبسطة وجبال عالية تتخللها وديان عميقة ومستنقعات ويعتبر غنياً بالثروة النباتية الطبيعية والمزروعة. وتعتبر الدول العربية التي تقع ضمن هذا الإقليم من أغنى المناطق الرعوية نظراً لكثافة النبات وتنوعه وارتفاع إنتاجيته. وقد تم استغلال هذه الموارد ولفترة طويلة استغلالاً جائراً فاق طاقاتها الإنتاجية مما نتج عن ذلك تدهوراً في هذه الموارد وانتشاراً لظاهرة التصحر.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية من حيث مساحة الأراضي الزراعية المروية، إذ تتركز معظم المساحات المروية في مصر والعراق والسودان والمغرب والسعودية. وتشير البيانات حول تطور استخدام الأراضي في الدول العربية خلال عامي 2004 و2005 أن مساحة الأراضي البور زادت بنسبة 4.1 في المائة، وزادت مساحات أراضي المحاصيل الحقلية الموسمية تحت الزراعة المطرية بنسبة 2.2 في المائة، في حين تراجعت مساحات أراضي الزراعة المروية بنسبة 0.5 في المائة. أما مساحات أراضي الزراعات المستديمة فقد زادت بنسبة 4.5 في المائة.

ولقد أدى النمو السكاني ونمو الثروة الحيوانية والتقلبات المناخية المتلاحقة، إلى انفراط التوازن بين البيئة والنظم الاجتماعية والاقتصادية، حيث طغى العمران على بعض الأراضي الزراعية الخصبة وامتدت الزراعة إلى المناطق الهامشية واختل النظام الرعوي، مما أدى إلى تدهور التربة وتعريتها وامتداد التصحر. كما أدى قطع الأشجار والغابات للأغراض الزراعية والطاقة إلى فقدان خصوبة التربة وانجرافها وتدهور إنتاجيتها، وهي مسائل متداخلة مع إدارة المياه والتربة.

الغابات

تمثل مساحة الغابات حوالي 7.2 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. ولم تشهد مساحة الغابات أي تغير يذكر في عام 2005. وتمثل مساحة الغابات في الدول العربية حوالي 2 في المائة من إجمالي مساحة الغابات في العالم. ويتميز توزيعها في الدول العربية بالتباين إذ يتركز حوالي 90 في المائة من تلك المساحة في كل من السودان بحصة 70 في المائة والمغرب والصومال بحصة 10 في المائة لكل منهما. وتتعرض الغابات في كثير من الدول العربية للانتهاكات والممارسات الخاطئة والاستغلال التجاري الجائر، هذا إلى جانب الجفاف وعدم وجود خطط لاستغلالها بصفة مستدامة، مما ساهم في انحسار مساحتها في بعض الدول العربية كالسودان.

المراعي

احتلت المراعي الطبيعية مساحة بلغت حوالي 468.6 مليون هكتار في عام 2005، أي بنسبة 33.5 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. وتقع معظم الأراضي الرعوية بين خطي الأمطار 50-200 ملم/ السنة في البيئة المتوسطية وبين 50-400 ملم/ السنة في البيئة المدارية. أما على مستوى البيئات النباتية الكبرى في الدول العربية، فتقدر المساحة الرعوية في منطقة المشرق العربي بنحو 11.3 مليون هكتار تشكل 2.4 في المائة من مساحة المراعي الإجمالية، وفي منطقة المغرب العربي بنحو 85.5 مليون هكتار (18.3 في المائة)، وفي المنطقة الوسطى بنحو 159.5 مليون هكتار (34 في المائة). وتتركز المساحة المتبقية والبالغة 212.3 مليون هكتار (45.3 في المائة) في منطقة شبه الجزيرة العربية، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
المساحات الرعوية في الدول العربية في عام 2005

الإقليم	المساحة الإجمالية (مليون هكتار)	مساحة المراعي (مليون هكتار)	نسبة مئوية (%)
المشرق العربي ⁽¹⁾	72.6	11.3	2.4
المغرب العربي ⁽²⁾	605.4	85.6	18.3
شبه الجزيرة العربية ⁽³⁾	312.8	212.2	45.3
المنطقة الوسطى ⁽⁴⁾	416.2	159.5	34.0
المجموع	1,407.0	468.6	100.0

(1) الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان.

(2) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.

(3) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.

(4) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، النباتات الرعوية في الوطن العربي، ديسمبر 2006.

وتكمن أهمية المراعي الطبيعية بمساهمتها في توفير العلف للقطعان الرعوية من الثروة الحيوانية. وتواجه المراعي بعض المعوقات تتمثل في سوء الرعاية والرعي الجائر وعدم تنظيم استغلالها مما ساهم في انخفاض الكثافة الرعوية وتدهور معدلات الاستفادة منها. ولعل المراعي الطبيعية، بصفة عامة، وتلك الواقعة في المناطق الجافة، بصفة خاصة، هي من أكثر المصادر الطبيعية التي تعرضت خلال العقود الماضية إلى تدهور شديد بسبب سوء الاستغلال الذي أدى إلى إزالة الغطاء النباتي الطبيعي، وانجراف التربة وتحول مساحات شاسعة من المراعي إلى أراضي جدياء فقدت كل مقومات الإنتاج.

وقد بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة لوقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية وتنميتها وإرساء أسس تنمية مستدامة، إذ نفذت برامج متعددة لهذا الغرض. وواجهت هذه البرامج صعوبات لها صلة بالسياسات المتبعة والقوانين والتشريعات السارية المفعول، وأيضاً بملكية الأراضي وضعف القدرات الفنية والموارد المالية المخصصة، بالإضافة إلى عدم توفر حزم فنية لكل البيئات المستهدفة بعمليات الاستصلاح.

الموارد المائية

يقع حوالي 80 في المائة من مساحة الدول العربية ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، وهي بذلك ذات موارد مائية شحيحة مقارنة بمعظم المناطق الأخرى من العالم سواء من حيث نصيب وحدة المساحة أو من حيث نصيب الفرد من المياه. كما أن هذه الموارد تتسم بعدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على الجزء الأكبر منها

واستغلاله. وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي 338 مليار متر مكعب تمثل حوالي 2 في المائة فقط من المياه المتجددة في العالم. وبذلك، فإن نصيب الفرد من المياه المتجددة في الدول العربية يبلغ حوالي 807 متر مكعب في السنة مقابل 7,650 متر مكعب للفرد سنوياً على مستوى العالم.

وتتوزع الموارد المائية في الدول العربية بين المياه السطحية المتجددة، والمخزون المائي الجوفي الذي يتجدد بكميات سنوية قليلة، وكميات محدودة من الموارد المائية غير التقليدية كمياه التحلية ومياه التنقية، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) الموارد المائية العربية المتاحة حسب مصادرها

(مليار متر مكعب)

المواد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية		مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية	
	السنوية	المخزون		مياه التحلية	مياه التنقية
296	42	7,734	338	2.5	8.1

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2005.

المياه السطحية المتجددة : تشكل الأمطار أهم مصدر للمياه السطحية المتجددة، حيث يقدر متوسط هطول الأمطار السنوي في الدول العربية بحوالي 2,282 مليار متر مكعب. ويتسم هطول الأمطار في المنطقة العربية بالتذبذب على مدار العام وبعدم الانتظام من عام إلى آخر مما يعرض العديد من المناطق المعتمدة على الزراعة المروية للجفاف في بعض السنوات ويؤثر على الإنتاج الزراعي. كما تتسم المنطقة العربية بضعف فعالية الأمطار إذ يصل الفاقد منها عن طريق التبخر إلى حوالي 85 في المائة في أجزاء عديدة من المنطقة. وينعكس هذا الوضع بشكل مباشر على استعمالات الأراضي وعلى طبيعة المياه السطحية والمياه الجوفية المتجددة.

وعلى صعيد توزيع الأمطار وكمياتها، فإن حوالي 67 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية يتلقى هطولاً مطرياً يقل معدله عن 100 ملم/السنة حيث تقدر كمياته بحوالي 330 مليار متر مكعب تمثل نحو 15 في المائة من مجموع هطول الأمطار. وهذه المساحات غير مؤهلة إلا للزراعة تحت ظروف الري المستديم. وعلى الأغلب، فإن هذه الموارد من المياه تتشكل من عدد محدود من العواصف المطرية مما يؤدي إلى تشكيل جريانات سطحية يمكن الاستفادة منها في حالة إقامة مشاريع لتجميع أو نشر المياه لتحسين الغطاء النباتي الرعوي أو تغذية المياه الجوفية. ويتلقى حوالي 15 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية معدلات مطرية تتراوح بين 100 و300 ملم/السنة يقدر حجمها بحوالي 440 مليار متر مكعب بما يعادل 19 في المائة من مجموع هطول الأمطار. ويعتبر جزء كبير من هذه المساحات مراعي طبيعية، فيما يستغل الجزء الأصغر منها لزراعة المحاصيل الحقلية خاصة الشعير في المناطق التي يتراوح سقوط الأمطار فيها بين 200 و300 ملم/السنة. وهذه المناطق مؤهلة بشكل عام لإقامة مشاريع تعتمد على الري التكميلي أو تغذية المياه الجوفية.

أما ما تبقى من مساحة الدول العربية وهو 18 في المائة، فيتلقى أمطاراً تزيد عن 300 ملم/السنة وتتجاوز في بعض المناطق 1000 ملم/السنة. ويبلغ مجموع تساقط الأمطار فيها حوالي 1,515 مليار متر مكعب بما يعادل حوالي ثلثي الوارد المائي المطري. وتعتبر هذه المساحات مناطق الاستقرار للزراعات الإستراتيجية والحبوب وأشجار الفاكهة المطرية ومصدراً رئيسياً لتغذية المياه الجوفية والسطحية، وتعتبر من أكثر المناطق الملائمة للزراعة المطرية ولاستخدام تقنيات الري التكميلي، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) نصيب المناطق البيئية في الدول العربية من الأمطار السنوية

الإقليم	مليار م ³ /السنة	(%)
شبه الجزيرة العربية ⁽¹⁾	211	9.2
المشرق العربي ⁽²⁾	178	7.8
المغرب العربي ⁽³⁾	588	25.7
المنطقة الوسطى ⁽⁴⁾	1,305	57.3
الإجمالي	2,282	100.0

(1) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.

(2) الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان.

(3) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.

(4) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2005.

تقدر الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية بحوالي 296 مليار م³، حيث يتم استغلال نصفها فقط فيما يتعرض النصف الآخر للهدر. ويستهلك القطاع الزراعي الحصة الأكبر من هذه الموارد، إذ يستأثر بحوالي 88 في المائة منها، بينما تبلغ حصة القطاع المنزلي 7 في المائة وحصة القطاع الصناعي 5 في المائة. وتشكل مياه الأنهار التي تتبع خارج المنطقة العربية 54 في المائة من المياه السطحية المستخدمة في الدول العربية.

وتتسم الزراعة المروية بتدني كفاءة الري في معظم الدول العربية إذ تتراوح بين 50 في المائة و60 في المائة، حيث أن نظام الري المتبع هو السطحي التقليدي الذي يشمل حوالي 90 في المائة من المساحة المروية. ويشكل هذا الأسلوب التقليدي من الري هدراً كبيراً للموارد المائية واختلالاً في خصوبة التربة وتدني الإنتاجية فيها بسبب ارتفاع منسوب الماء الأرضي وملوحة التربة. وهناك اعتبار آخر هو أن القيمة الاقتصادية لوحدة المياه في الصناعة عادة ما تكون أعلى منها في الزراعة، كما أن توفير الماء للاحتياجات المنزلية يُعطى دائماً الأولوية بصرف النظر عن الكلفة. وقد أدخلت الدول العربية تقنيات جديدة للري السطحي عن طريق التسوية الدقيقة بالليزر، والري بالتنقيط في مناطق الجفاف الشديد والتي تعتمد في أغلب الأحيان على الموارد الجوفية ضمن برامج الاكتفاء الذاتي القطرية، وهي موارد محدودة التغذية السنوية مما يعرضها للاستنزاف وتدني مستوياتها ونوعيتها وما يصاحب ذلك من مخاطر بيئية. كما عمدت إلى

تحسين إدارة مشاريع الري عن طريق التركيز على زيادة الإنتاج من وحدة المياه باستعمال مدخلات بشكل جيد كالبنور المحسنة والتسميد ومكافحة الآفات والأعشاب.

المياه الجوفية : يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7,734 مليار متر مكعب. ويتعرض هذا المخزون للاستنزاف الجائر في بعض الدول العربية نظراً لإنشاء العديد من مشروعات التوسع الزراعي الأفقي، حيث تم تجاوز معدلات التغذية السنوية والتي تقدر بحوالي 42 مليار متر مكعب، مما نتج عنه جفاف العديد من الآبار أو انخفاض منسوب المياه فيها أو زيادة ملوحة مياهها وتدهور نوعيتها. ويمثل المخزون من المياه الجوفية في المنطقة الوسطى حوالي 83 في المائة من المخزون المائي الجوفي في الدول العربية، في حين يمثل مخزون المياه الجوفية المتجددة في دول الإقليم الأوسط والمغرب العربي معاً حوالي 68 في المائة، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) توزيع الموارد المائية الجوفية في الأقاليم العربية في عام 2002

(مليار متر مكعب/السنة)			
الإقليم	المخزون	التغذية السنوية	المتاح للاستغلال
المشرق العربي ⁽¹⁾	13.3	8.5	6.58
شبة الجزيرة العربية ⁽²⁾	361.6	4.8	4.71
المغرب العربي ⁽³⁾	920.0	17.4	15.0
المنطقة الوسطى ⁽⁴⁾	6,439.0	11.3	8.75
الإجمالي	7,733.9	42.0	35.4

(1) الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان.

(2) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.

(3) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.

(4) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة مياه الري"، كانون الأول/ ديسمبر 2005.

يتمثل تعظيم الإنتاجية من وحدة المياه في الاستفادة القصوى من المصادر المائية الحدية، وتعظيم قيمة الإنتاج من وحدة المياه والتقليل من التركيز على التوسع الأفقي، وذلك من خلال الري التكميلي والزراعة المحمية والهندسة الوراثية. وقد أثبتت التجارب في العديد من الدول العربية أن إضافة ما معدله 150 ملم في الموسم الزراعي بشكل ري تكميلي قد زاد إنتاج الحبوب من ضعفين إلى أربعة أضعاف. كما أن إنتاج المتر المكعب من الماء المضاف بشكل ري تكميلي يصل إلى حوالي 1.8 كيلو غرام من الحبوب، بينما في الزراعة المطرية وبدون ري تكميلي يكون معدل الإنتاج من المتر المكعب من المطر بحوالي 0.34 كيلو غرام، مما يعني أن كفاءة استعمال المياه الصالحة بشكل ري تكميلي تعادل حوالي خمسة أضعاف كفاءة مياه الأمطار. ويمكن التوسع في استعمال الري التكميلي عن طريق الاستفادة من مياه الفيضانات الموسمية وعمليات الحصاد المائي واستعمال المياه الجوفية المحلية.

وتمثل الزراعة المحمية أحد الأساليب الناجحة للاستفادة القصوى من الموارد المائية، إذ يمكن من خلالها تحقيق مستويات إنتاجية قياسية تتجاوز عشرين ضعفاً في البيوت المحمية وبكميات من المياه لا تتعدى 50 في المائة بالمقارنة مع الزراعة المكشوفة. ويعني ذلك أن كفاءة مياه الري في هذه البيوت تبلغ حوالي 40 ضعفاً بالمقارنة مع الزراعة المكشوفة⁽¹⁾، بالإضافة إلى التركيز على إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية القابلة للتصدير. وتتمثل الهندسة الوراثية في إدخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة كزراعة الأنسجة وإنتاج البذور المهجنة المقاومة للجفاف ذات قيمة اقتصادية مرتفعة خاصة بذور الخضروات والزهور وأشتال الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى أن احتياجاتها من مياه الري تعتبر متواضعة بالمقارنة مع البذور والأشتال العادية.

المصادر غير التقليدية للمياه : تقدر الموارد المائية غير التقليدية في الدول العربية بحوالي 10.6 مليار م³، منها نحو 2.5 مليار م³ من مياه التحلية وحوالي 8.1 مليار م³ من المياه المعالجة بواسطة التنقية والتي يتم استخدامها في الأغراض الزراعية.

الموارد البشرية في القطاع الزراعي

القوى العاملة في الزراعة

بلغ عدد سكان الريف في الدول العربية حوالي 130.4 مليون نسمة في عام 2005 تمثل نحو 43.3 في المائة من عدد السكان، وبزيادة بلغت نسبتها 0.8 في المائة عن عام 2004. ويعود هذا النمو المتواضع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لاستمرار ضعف مستوى الخدمات الأساسية المتاحة للمواطن في الريف، وفي مقدمتها خدمات التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب والكهرباء. وتمثل الهجرة الريفية أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه خطط التنمية بوجه عام، وتطوير وتنمية القطاع الزراعي بوجه خاص، إذ أنها تترك أثراً سلبياً على الأراضي الزراعية نتيجة هجرها وعدم استغلالها، بالإضافة إلى الضغوط الكبيرة التي تحدثها على المرافق والخدمات في المدن وزيادة معدلات البطالة، الملحق (3/3).

وقد استوعب القطاع الزراعي حوالي 28.6 في المائة من حجم القوة العاملة الكلية في الدول العربية في عام 2005 مقابل نحو 31.6 في المائة في عام 2000. ويعود التراجع المطرد لهذه النسبة إلى ضعف القطاع الزراعي والريفي وتوجه جزء من قوة العمل في القطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى، كونها مراكز جذب واستقطاب لأبناء الريف الذين يهجرون مناطقهم الأصلية بهدف تحسين مستويات دخولهم. وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة إلى أخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الزراعية في الوطن العربي، 2006.

كل من جيبوتي والسودان وموريتانيا، يليها اليمن بنسبة 45.4 في المائة، وتزيد هذه النسبة عن 30 في المائة في كل من عمان والمغرب ومصر. وتتراوح هذه النسبة بين 4.3 في المائة و 25.7 في المائة في ليبيا والإمارات والسعودية والعراق والأردن وتونس والجزائر وسورية. كما تتراوح هذه النسبة بين 0.8 في المائة و 2.7 في المائة في الدول العربية الأخرى، وبصفة خاصة تلك ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل البحرين وقطر والكويت ولبنان.

حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي

تتسم العمالة الزراعية في الدول العربية بتدني مستويات أجورها بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح دخل العامل الزراعي في بعض الدول العربية بين 25 في المائة و 30 في المائة من دخل العامل في القطاعات الأخرى. كما تتصف تلك العمالة بارتفاع مستوى البطالة المقنعة وبوجه خاص في الزراعة المطرية، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية لكل عامل. وقد بلغت حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية في عام 2005 حوالي 2,143 دولار، أي بمعدل نمو بلغ 3.9 في المائة، متراجعة عن نسب نموها في الأعوام السابقة. كما بلغت الكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية خلال العام حوالي 0.22 في المائة.

وتتفاوت حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بين الدول العربية، إذ تنخفض في جيبوتي واليمن وموريتانيا لتتراوح بين 79 دولار و 607 دولار، وترتفع في كل من الكويت وليبيا وقطر والسعودية والبحرين ولبنان والإمارات إلى ما بين 7,440 دولار و 46,042 دولار. ويرجع هذا الارتفاع إلى استخدام التقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي حيث تنتشر الزراعة المحمية التي تتسم بارتفاع الإنتاجية إضافة إلى انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي بالمقارنة مع الدول الأخرى. وبالمقابل، يعود انخفاض حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في الدول العربية، وبصفة خاصة في الدول ذات الموارد الزراعية الجيدة إلى السياسات الاستثمارية القطاعية غير المتوازنة، وضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع وما يرتبط بذلك من تأثير على استخدام تقنيات الإنتاج الزراعي الحديثة، وانتشار الزراعة المطرية التي تتسم بضعف الإنتاج وتذبذبه الذي يرتبط بالظروف المناخية وكفاية الأمطار إلى جانب العدد الكبير من العمال الزراعيين، الملحق (4/3).

وضع العمالة في الريف

الهجرة من الريف : تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر أهم التحديات التي تواجه خطط وبرامج تطوير الزراعة العربية في الوقت الحاضر، لما يترتب على ذلك من نقص في عدد القوى العاملة الزراعية الماهرة، وبالتالي ارتفاع أجور العمالة الزراعية المتوفرة وبوجه خاص في موسم ذروة النشاط الزراعي، وزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي وتراجع الاستثمار في القطاع. وتكمن أسباب ذلك في ارتفاع الأجور في المناطق الحضرية حيث تتوفر فرص العمل

المجزي في القطاعات الأخرى، هذا إلى جانب التفاوت الكبير في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بين الريف والحضر حيث لا تتجاوز نسبة السكان الريفيين الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي 50 في المائة، ونحو 30 في المائة في مجال الصرف الصحي، وحوالي 60 في المائة في مجال الرعاية الصحية.

ويعتبر إيقاف الهجرة من الريف إلى الحضر والحد من نموها ضرورة ملحة للقطاعين الريفي والحضري على حد سواء. ويمكن معالجة ذلك من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المندمجة والمتكاملة والقادرة على تنمية الريف وتطويره، وتوفير فرص العمل اللازمة، وتحسين البنى الأساسية والمرافق والخدمات في الريف من شبكات الري والصرف والطرق، وتوفير منشآت التخزين والتوزيع، والمنشآت اللازمة في ميادين مياه الشرب والتعليم والصحة، ونشر ودعم الصناعات الريفية والحرف التقليدية والمحلية، ووضع وتنفيذ برامج تأهيل المرأة الريفية، وإشراك المجتمعات الريفية المحلية في كافة مراحل خطط وبرامج التنمية الريفية.

الوضع الراهن للمرأة الريفية: تتميز الدول العربية ذات الطابع الزراعي والتي لا زالت الزراعة فيها مهنة رئيسية باستقطاب نسبة عالية من النساء العاملات في الريف (80 في المائة)، إذ أن سبل عيش المرأة الريفية في تلك الدول مرتبط بالنشاط الزراعي، حيث تتخبط النساء الريفيات في مهن وحرف إنتاجية وأنشطة اقتصادية مختلفة. وتمتحن الغالبية العظمى منهن النشاط الزراعي المكثف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو تمتحن الزراعة الموسمية البسيطة والرعي، فيما يسمى بالتجمعات البدوية. ووفقاً لتقسيم الأدوار الاجتماعية تعمل المرأة في النشاط الزراعي بأجر، أو بدون أجر في الزراعة العائلية، وفي الاقتصاد المعيشي في معظم الريف، وغالباً لا تعمل المرأة خارج الأسرة.

وتتباين الأدوار والإسهامات التي تشارك بها المرأة الريفية في الاقتصاد الزراعي على الصعيد الأسري أو على صعيد القرية من منطقة إلى أخرى داخل القطر الواحد، حيث تختلف النساء النشاطات اقتصادياً من منطقة لأخرى وفقاً لثقافة المجتمعات المحلية. ففي السودان، على سبيل المثال، تبلغ تلك النسبة حوالي 6 في المائة في الشمال مقابل 60 في المائة في الغرب (كردفان ودارفور) و80 في المائة في الجنوب. وتساهم المرأة في المناطق الريفية مساهمة فعالة في الأنشطة الإنتاجية وتلعب دوراً هاماً في الزراعة والرعي والإنتاج الحيواني. وتختلف مهامها وفقاً لثقافة المجتمع بالمنطقة المعنية، فمثلاً يوكل للمرأة داخل منظومة القطاع الرعوي الغابي غرب السودان مهام الرعي للحيوانات الصغيرة والاحتطاب وجمع الثمار البرية، وتشارك الرجل في كل العمليات الزراعية، وتقوم بزراعة الحدائق المنزلية والصناعة اليدوية وتسويقها بالإضافة لإدارة شؤون الأسرة. وبناءً عليه نجد مساهمتها أعلى من مثيلاتها في النظم الإنتاجية بالمناطق الأخرى، ففي دارفور تساهم المرأة الرعوية بقدر أكبر من الرجل والأبناء، بالرغم من أنها تحصل على أقل من 25 في المائة من الدخل المكتسب.

يتميز العمل في النشاط الزراعي في الدول العربية الزراعية بهيمنة المزارع العائلية، مما يسهل مساهمة النساء وعملهن في هذه المزارع بكونهن مساعدات عائلية، بينما لا ينطبق هذا الوضع على 37 في المائة من الذكور النشطين في الوسط

الريفي. ولا تشكل نسبة النساء اللواتي يأخذن أجوراً على عملهن سوى 5 في المائة من مجموع النشاطات في الوسط الريفي، إذ أن الغالبية الساحقة من النساء يعتبرن إسهاماتهن في المزارع العائلية وفي صناعة المنتجات التقليدية سواء من أجل الاستعمال الأسري أو لغرض التسويق جزءاً لا يتجزأ من دورهن ومسؤوليتهن في رعاية الأسرة والأطفال، وبالتالي لا يعتبرن ذلك نشاطاً اقتصادياً. ويبين العديد من الدراسات⁽²⁾ في مناطق مختلفة من الدول العربية أن مسؤوليات المرأة الريفية ودورها يتنامى كلما صغرت الحيازة المزرعية للأسرة وانخفض دخلها حيث تسهم بدور أكبر في العمل العائلي غير مدفوع الأجر. كما يتعاظم الدور الاقتصادي للمرأة الريفية بعد الهجرة الداخلية والخارجية لكثير من الرجال بحثاً عن فرص زيادة الدخل تاركين مسؤولية العمل المزرعي والأسرة للمرأة، إذ تتحمل عبء اتخاذ القرارات المزرعية والأسرية والتعامل مع مجتمع القرية للبيع والشراء والتسويق. وتبلغ نسبة النساء الريفيات العاملات في الزراعة إلى النساء العاملات في جميع الأنشطة في ست دول عربية هي سورية، اليمن، مصر، المغرب، السودان وتونس حوالي 60 في المائة.

الفقر الريفي في الدول العربية : بلغ عدد الفقراء في 12 دولة عربية⁽³⁾ حوالي 88 مليون نسمة في عام 2004، أي حوالي 37.2 في المائة من إجمالي عدد سكان تلك الدول، منهم حوالي 59 في المائة يعيشون في المناطق الريفية، يمثلون حوالي 42.0 في المائة من إجمالي سكان الريف. وتوضح التقارير⁽⁴⁾ أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بمعدل دخل (دولار واحد يومياً) في بعض الدول العربية كمتوسط للفترة 1995-2000، تبلغ أقصاها بنحو 26 في المائة من عدد السكان في موريتانيا، وأدناها بأقل من 2 في المائة من عدد السكان في كل من الأردن وتونس والجزائر. وخلال الفترة نفسها بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل بمعدل (دولارين في اليوم) أقصاها في موريتانيا بنسبة 63 في المائة من عدد السكان، وأدناها في تونس بنسبة 7 في المائة من عدد السكان. ويندرج في فئة الفقراء في معظم الدول العربية المزارعون الذين لا يملكون حيازات زراعية ويمارسون الزراعة في أراضي مستأجرة أو بالمشاركة في المحصول. وينتشر الفقر وسط الأسر الزراعية التي ترأسها نساء، والأميين والمتسربين من المدارس، والبدو والرعاة الذين يعيشون في المناطق الحدية والمتدهورة بيئياً.

وتتعدد أسباب الفقر الريفي اعتماداً على الظروف السائدة في كل دولة. ومن أهم هذه الأسباب الضغط السكاني وأنماط الاستغلال الزراعي، وضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية. ويتركز الفقر في الدول العربية في المناطق الريفية وتتفاوت كثافة الفقر الريفي من دولة إلى أخرى، إذ لا تتجاوز نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء في الدولة في كل من جيبوتي والأردن وتونس 33 في المائة. وتتراوح تلك النسبة بين 34 في المائة و 67 في المائة في كل من الجزائر ومصر والمغرب، بينما تزيد تلك النسبة عن 67 في المائة في كل من الصومال والسودان وسورية واليمن وفلسطين⁽⁵⁾.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تفعيل دور المرأة الريفية في العمل التطوعي البيئي في الوطن العربي، أيلول (سبتمبر) 2006، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المرأة والتنمية الزراعية، 2002.

(3) الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، فلسطين، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.

(5) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، استئصال الفقر في الريف، 2004.

وتتلخص محاور توجهات الحد من الفقر الريفي في الدول العربية في التنمية الزراعية والتنمية البشرية، وتنويع مصادر الدخل وتقليل المخاطر. ويعتبر محور التنمية الزراعية حجر الأساس في بناء الاقتصاد الريفي وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين أوضاع سكان الريف وتخفيف حدة الفقر بينهم، وتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، والعمل على دعم البنى التحتية من خدمات النقل والمواصلات ووسائل الاتصال بالمناطق الريفية، وإصلاح شبكات الري، وإمداد المزارعين بالقروض الزراعية الميسرة لتحسين أوضاعهم، وإمدادهم بمدخلات الإنتاج، وتنشيط أجهزة البحث العلمي الزراعي والإرشاد، وتزويد المزارعين بالتقانات الحديثة بأسعار مدعومة، وإعطاء المرأة الريفية حقوقها الكاملة في ممارسة العمل الزراعي واستخدام التقنيات الحديثة.

الإنتاج النباتي والحيواني السمكي

الإنتاج النباتي : سجل الإنتاج النباتي نمواً بنسبة 1.5 في المائة في عام 2006 على الرغم من انخفاض المساحة المحصولية بنسبة 2 في المائة. ويعود هذا التحسن إلى التوسع في استخدامات البذور المحسنة والزراعة المحمية، وتقنيات الري التكميلي الحديث. وتمثل المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب حوالي 66 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية.

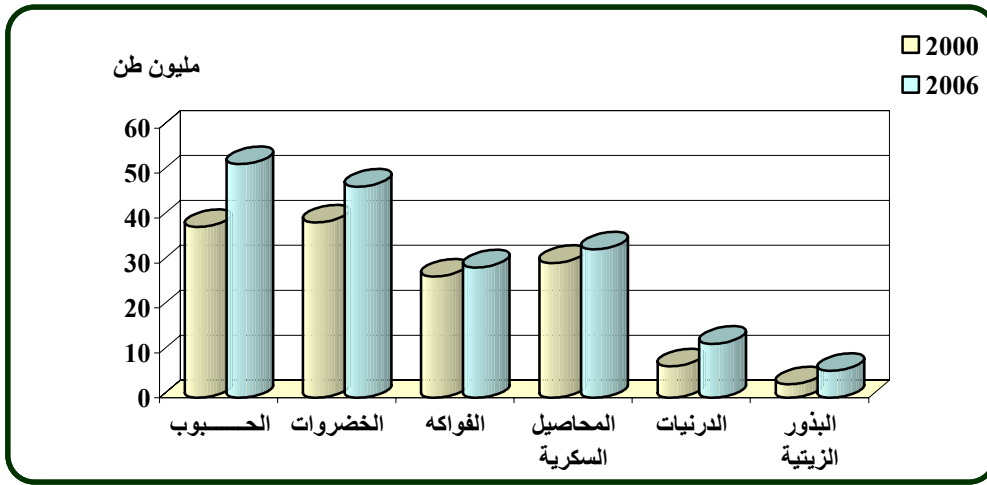
تدل تقديرات الإنتاج النباتي أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت انخفاضاً في عام 2006 حيث انخفض إنتاج القمح بنسبة 2.4 في المائة نظراً لانخفاض مستوى الغلة بنسبة 1 في المائة والمساحة المحصولية بنسبة 1.4 في المائة. وقد انحصر ذلك الانخفاض في عدد من الدول العربية التي تعتبر منتجة رئيسية للقمح مثل المغرب وسورية. كما انخفض إنتاج الذرة الشامية بنسبة 1.6 في المائة نظراً لانخفاض الغلة بنسبة 1.9 في المائة. وسجل إنتاج الشعير زيادة كبيرة بلغت حوالي 15.2 في المائة نظراً للتوسع في الري التكميلي وفي استخدام الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة التي تتناسب مع الظروف البيئية والمناخية للدول العربية مما أدى إلى ارتفاع الغلة بنسبة 14.8 في المائة. كما ارتفع إنتاج الأرز بنسبة 4.4 في المائة نتيجة لتحسن مستوى الغلة بنسبة 5.4 في المائة، في حين سجلت المحاصيل المطرية والمروية الأخرى تطورات متباينة، الملحق (5/3) والجدول رقم (6) والشكل (1).

الجدول رقم (6)
نسبة التغير في الإنتاج الزراعي لعام 2006

(نسبة مئوية)							
المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	0.1 -	4.2 -	4.2	البذور الزيتية	1.7	0.6	1.1
القمح	2.4 -	1.4 -	1.0 -	الخضار	1.7	0.1	1.6
الشعير	15.2	0.3	14.8	الفاكهة	4.4	8.0	3.4 -
الدريات	3.4	0.1	3.2	الألياف	8.1-	1.4-	6.9 -
البقوليات	3.9	2.2	1.7	المحاصيل السكرية	1.3	1.7	0.5 -

المصدر : الملحق (5/3).

الشكل (1) : تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2000 و2006



المصدر : الملحق (5/3).

أدى زيادة استخدام التقنيات الزراعية المتطورة في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأولى من الألفية الثالثة إلى نتائج إيجابية ملموسة في القطاع الزراعي خصوصاً على صعيد معدلات الإنتاج والإنتاجية لبعض المحاصيل في الزراعة المروية كالخضار والفواكه والمحاصيل السكرية. فقد شهدت الدول العربية تطورات في مجال تطبيق تقنيات إنتاج الأصناف النباتية عالية الإنتاجية، والأكثر توافقاً مع البيئة الزراعية العربية، وذلك باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الإكثار بزراعة الأنسجة، وتقنيات نظم مكافحة الكيماوية والبيولوجية التي تتناسب مع الظروف البيئية الزراعية العربية، وتقنيات استخدام المخصبات الزراعية لزيادة إنتاجية وحدة الأرض والمياه، وتقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه المحدودة، ونظم الزراعة الحديثة مثل الزراعات المحمية والزراعات الطبيعية، وتقنيات معاملات ما بعد الحصاد للنفاد للأسواق التصديرية والحد من الفاقد. وللدلالة على ما حققته الدول العربية من تقدم تقني، فقد اتسعت المساحات المزروعة باستخدام نظم الري الحديثة حيث أصبحت هذه الأنماط تغطي مساحات كبيرة من زراعات الحبوب والخضار والفاكهة في مصر والأردن وسورية ولبنان وتونس والمغرب. كما زادت كثافة استخدام الجرارات والمكائن الزراعية بنسبة 3 في المائة خلال الفترة 2000-2005. وقد حققت هذه الدول زيادة في إنتاجية المحاصيل الزراعية خلال الفترة المذكورة حيث ارتفعت إنتاجية الحبوب المروية بالموارد المائية السطحية من 1.9 طن/هكتار إلى 2.2 طن/هكتار، والخضار من 5.5 طن/هكتار إلى 20.2 طن/هكتار، والفاكهة من 8.1 طن/هكتار إلى 8.5 طن/هكتار. ويواجه التقدم النسبي الذي حققته الدول العربية في ميدان الزراعة خلال السنوات الماضية النمو السكاني وزيادة الاستهلاك من الغذاء. وتتلخص أهم معوقات التنمية الزراعية العربية في ضعف الكثافة المحصولية والتباطؤ في استصلاح الأراضي الزراعية، وتدهور بعض الأراضي الزراعية بفعل التوسع العمراني والانجراف والتملح.

الإنتاج الحيواني : تختلف نظم الإنتاج الحيواني طبقاً لنوعية وأعداد الحيوانات المرباه، ومدى توافر المراعي، وحجم رأس المال المستخدم من قبل المربين. وتشمل نظم الإنتاج المطبقة في الدول العربية أربعة نظم رئيسية هي :

- النظام الرعوي الرحال ويمثل حوالي 85 في المائة من النظم المطبقة لتربية المجترات الصغيرة. وينتشر هذا النظام في المناطق البدوية أو الصحراوية أو على أطراف المدن، ويتميز بعدم الاستقرار حيث تتحرك القطعان بحثاً عن المرعى. وتعتمد التربية في إطار هذا النظام بالدرجة الأولى على الخبرات التي اكتسبها الرعاة.
- تربية قطعان المواشي حول المدن بهدف إنتاج وتسويق الألبان. ويعتبر هذا النظام من النظم المهددة للثروة الحيوانية نظراً للتوقف عن نشر التراكيب الوراثية نتيجة توقف تناسل الإناث، والإفراط في تغذية الإناث للحصول على أعلى إنتاجية من الحليب.
- نظم الإنتاج الحيواني شبه المكثف التقليدي ويمثل النظام الرئيسي للتربية في الدول العربية حيث يتم تربية حوالي 80 في المائة من الأبقار تحت هذا النظام لدى صغار المربين. ويتميز هذا النظام بصغر الحيازة الحيوانية التي لا تتجاوز 30 رأساً تقريباً. ويعتمد المربي على الطرق التقليدية وعلى خبراته الذاتية في التربية.
- نظام الإنتاج الحيواني المكثف المتخصص في الإنتاج ويتم في إطاره تربية حوالي 20 في المائة من الحيوانات. ويتميز هذا النظام بتطبيق الأسس العلمية في التربية والرعاية، ووجود نظام مؤسسي لتسويق المنتجات الحيوانية، وتطبيق التقنيات الحديثة في التربية وإنتاج اللحوم والألبان واللقاحات.

وينطوي في إطار النظم الثلاثة الأولى عدة محددات تتمثل في صعوبة المراقبة الإرشادية وتقديم خدمات الرعاية الصحية البيطرية، وتطبيق التقنيات الحيوية الحديثة أو تقديم الحزم التكنولوجية اللازمة لتطوير الإنتاج كماً نوعاً، وعدم وجود نظام مؤسسي لتسويق المنتجات، وسهولة انتقال الأمراض التناسلية بين الحيوانات في حالة التلقيح الطبيعي.

أما على صعيد تربية الدواجن فقد انتشر هذا النشاط في معظم الدول العربية وعلى نطاق واسع حيث حقق نتائج إيجابية، كما ساهم في سد العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية. وتتميز تربية الدواجن بعدم تأثرها بالظروف المناخية واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، وقدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج، وسرعة دوران رأسمالها. غير أن هذا النشاط تأثر بشكل سلبي بانتشار مرض أنفلونزا الطيور في العالم وانعكاساته على بعض الدول العربية، مما أدى إلى تراجع نسبة نمو إنتاج اللحوم البيضاء والبيض في عام 2006 عن معدلاتها خلال العقد السابق.

شهد الإنتاج الحيواني تطورات إيجابية في عام 2006 إذ سجل زيادة بنسبة 3.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2005. ويعود هذا التحسن إلى تطور مستوى الخدمات البيطرية وانتشار وسائل التربية والإكثار الحديثة في بعض الدول العربية، فضلاً عن التوسع في استخدام التقنيات الحديثة وبرامج التحسين الوراثي. وكانت محصلة هذه التطورات تحقيق زيادات ملموسة في إنتاج الأغنام والماعز واللحوم والبيض، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)
نسبة التغير في الإنتاج الحيواني في عام 2006

(نسبة مئوية)

البيان	نسبة التغير	البيان	نسبة التغير
الأبقار والجاموس	0.9	لحوم بيضاء	3.0
الأغنام والماعز	4.1	الألبان	2.2
لحوم حمراء	4.8	البيض	5.2

المصدر : الملحق (6/3).

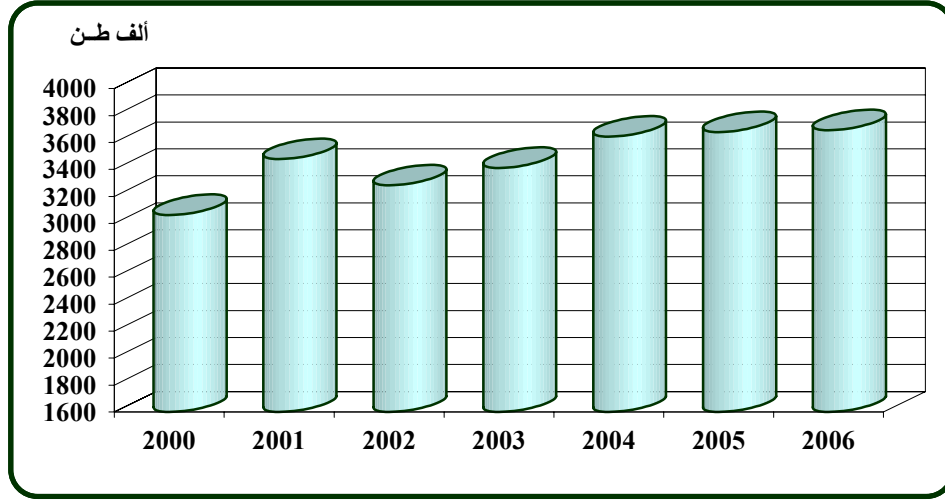
وعلى الرغم من هذا النمو، إلا أن مستوى الإنتاج الحيواني والإنتاجية ما زال أدنى بكثير من الإمكانيات الكامنة والموارد المتاحة، إذ تعتبر إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان منخفضة حيث تمثل حوالي ثلث مستوى الإنتاجية في أستراليا وحوالي 20 في المائة من مستوى الإنتاجية في الولايات المتحدة وحوالي 15 في المائة من مستواها في أوروبا⁽⁶⁾. وبالإمكان تطوير إنتاجية الثروة الحيوانية وتحقيق مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء والألبان من خلال تبني وسائل المعرفة الحديثة والتوسع في تطبيق التقنيات الإنتاجية الحديثة كتلك التي تحققت في مجالات الهندسة الوراثية، ومجالات كيمياء التغذية والتهجين. كما يلزم توفير الرعاية والإرشاد لمربي المواشي وتدريبهم على نظم التربية الحديثة، من أجل تحقيق قفزات نوعية تلبي حاجات المجتمع المتنامية على الدوام للغذاء.

الإنتاج السمكي: تنسم مصادر الثروة السمكية في الدول العربية بالتنوع نظراً لموقعها الجغرافي على الشواطئ البحرية التي تزخر بالموارد السمكية الغنية، إلى جانب الأنهار العذبة والخزانات والسدود والمسطحات المائية. وقد بلغ الإنتاج السمكي في الدول العربية حوالي 3.7 مليون طن في عام 2006 مرتفعاً بشكل ضئيل عن مستوى الإنتاج في العام السابق. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 46 في المائة من حجم المخزون وحوالي 67 في المائة من الطاقة الإنتاجية السمكية. ويرجع هذا النمو الضعيف إلى تراجع الإنتاج في عدد من الدول العربية التي تتمتع بإمكانات استغلال مصادر المياه الداخلية وهي اليمن وتونس والجزائر حيث تراوح الانخفاض بين 2.9 في المائة و8.4 في المائة. ويبلغ متوسط الاستهلاك السنوي من الأسماك للشخص في الدول العربية حوالي 12 كيلو غرام مقابل 15 كيلو غرام كمتوسط على مستوى العالم. ويشكل الإنتاج السمكي البحري حوالي 85 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية، والصيد من المياه الداخلية حوالي 11 في المائة والاستزراع السمكي حوالي 4 في المائة.

وتفاوت الإنتاج السمكي حسب إمكانيات الدول العربية المنتجة. وقد بلغ إنتاج الدول المنتجة الرئيسية، وهي مصر، المغرب وموريتانيا حوالي 71.9 في المائة من إنتاج الدول العربية في عام 2006، يليها الدول العربية الأخرى ذات الإنتاج المتوسط وهي اليمن وعمان والجزائر وتونس والإمارات، حيث مثل إنتاجها حوالي 19.5 في المائة. وشكل إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الإمكانيات الإنتاجية المتواضعة حوالي 8.6 في المائة، حيث تراوح إنتاجها بين 1.2 ألف طن في الأردن و75.3 ألف طن في السعودية، الشكل (2) والملحق (7/3).

(6) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الكتاب الإحصائي السنوي للإنتاج، 2005.

الشكل (2) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
2006-2000



المصدر : الملحق (7/3).

ويرجع تواضع أداء الإنتاج السمكي في عام 2006، بالرغم من الموارد الغنية، إلى ضعف استخدام تقنيات الصيد الحديثة، واتساع الصيد التقليدي، وقصور البنى الأساسية اللازمة للصيد البحري، والنقص في العمالة المدربة إلى جانب صعوبة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل محاور تطوير الإنتاج السمكي في الدول العربية في تطبيق القوانين الاستثمارية التي تحفز على الاستثمار في هذا القطاع، وتوفير التسهيلات اللازمة في مجال التسويق والإقراض، وتدريب الكوادر البشرية العاملة في الصيد، ودعم محطات الأبحاث، ووضع البرامج والخطط المشتركة بين الدول العربية لاستغلال الطاقات الممكنة والمخزون السمكي في المياه العربية.

التجارة الزراعية العربية

سجلت قيمة الواردات الزراعية العربية وفقاً لتقديرات عام 2005 زيادة بنسبة 6.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، في حين حققت الصادرات الزراعية العربية زيادة بنسبة 7.2 في المائة. وعلى الرغم من نمو الصادرات الزراعية إلا أن عجز الميزان التجاري الزراعي العربي لم يحقق أي تحسن، حيث ارتفع هذا العجز من حوالي 23.1 مليار دولار في عام 2004 إلى حوالي 24.6 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 6.7 في المائة. وقد تجاوزت نسبة نمو الصادرات الزراعية نسبة نمو الواردات الزراعية خلال العقد السابق مما أدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية بشكل مطرد حيث وصلت إلى 30.3 في المائة في عام 2005، الجدول رقم (8) والشكل (3).

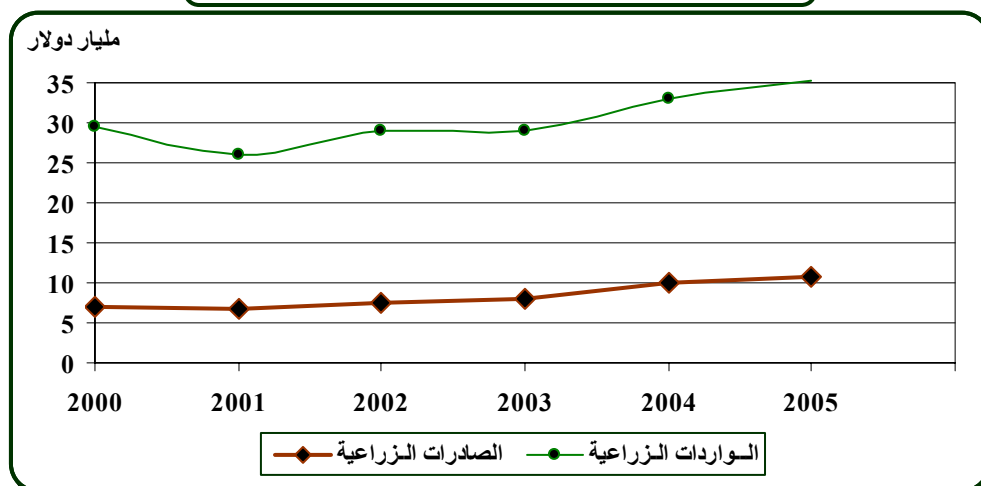
الجدول رقم (8)
الصادرات والواردات الزراعية العربية
خلال الفترة 1995، 2000 – 2005

(مليار دولار)

النمو السنوي %		2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
2005	2005-1995								
7.2	7.1	10.7	10.0	7.9	7.5	6.7	6.9	5.4	الصادرات الزراعية
6.9	4.2	35.3	33.0	29.4	29.0	26.3	29.5	23.4	الواردات الزراعية
6.7	3.2	24.6	23.0	21.5	21.5	19.6	22.6	18.0	العجز في الميزان التجاري الزراعي
		30.3	30.3	26.9	25.9	25.5	23.4	23.1	نسبة الصادرات إلى الواردات %

المصدر: الملحق (8/3).

الشكل (3): الصادرات والواردات الزراعية العربية
2005-2000



المصدر: الملحق (8/3).

وتتباين قيمة الصادرات والواردات الزراعية فيما بين الدول العربية وفقاً لإمكانات الإنتاج الزراعي، ومستويات الدخل، ومكونات تجارة السلع الزراعية ونوعياتها والمعاملات التسويقية. ففي جانب الصادرات الزراعية، تصدر تونس مجموعة الدول العربية المصدرة نظراً لتبني سياسات تصديرية استهدفت تطوير حجم الصادرات وإرساء قواعد تصديرية قوية لجذب المزيد من النقد الأجنبي من خلال تحرير للتجارة الخارجية للعديد من السلع الزراعية والحد من التدخل الحكومي وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التجارة الخارجية، يليها مصر والسعودية وسورية والأردن وعمان والمغرب حيث مثلت صادرات هذه الدول مجتمعة حوالي 75.7 في المائة من قيمة الصادرات الزراعية العربية

في عام 2005. وحقق اليمن أعلى نمو في الصادرات الزراعية العربية بنسبة بلغت 25.2 في المائة في عام 2005، تلتها السعودية بنسبة 19.5 في المائة، ثم سورية بنسبة 18.8 في المائة، ومصر بنسبة 15.8 في المائة. ولم تحقق الصادرات الزراعية للدول الأخرى نمواً يزيد عن 8.0 في المائة، في حين لم يحقق بعضها أي نمو. أما الصادرات الزراعية لعمان فقد تراجعت بنسبة 3.2 في المائة، الملحق (8/3).

وفي جانب الواردات الزراعية العربية، سجل بعض الدول العربية المستوردة الرئيسية مثل الجزائر والأردن والسعودية زيادة في وارداتها الزراعية في عام 2005 تراوحت بين 3.5 في المائة و30.1 في المائة. وشكلت واردات هذه الدول حوالي 44.7 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية العربية. ويعود الارتفاع في واردات الأردن إلى تجارة إعادة التصدير التي تتجه غالباً إلى العراق. كما ارتفعت تلك الواردات في الدول العربية الأخرى ذات الاستيراد المتوسط مثل لبنان وسورية واليمن وتراوحت تلك الزيادة بين 1.6 في المائة و20.9 في المائة. وبالمقابل سجلت الواردات الزراعية لعدد من الدول العربية مثل البحرين وتونس وعمان ومصر والسودان تراجعاً تراوح بين 2.9 في المائة و24.1 في المائة.

وفيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات الزراعية العربية، تنصدر الأسماك والخضروات والفاكهة والزيوت النباتية قائمة الصادرات الزراعية العربية، بينما تنصدر مجموعة الحبوب والألبان واللحوم قائمة الواردات الزراعية العربية.

وبالنسبة للميزان التجاري الزراعي للدول العربية، لم تحقق سوى ثلاث دول فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي، وهي تونس وموريتانيا والسودان. وتفاوت العجز التجاري الزراعي بين الدول العربية، إذ بلغ 7,524 مليون دولار في السعودية، وحوالي 4,775 مليون دولار في الجزائر، ونحو 2,114 مليون دولار في الإمارات، وحوالي 1,713 مليون دولار في العراق. وتراوح هذا العجز بين 53 مليون دولار و1,297 مليون دولار في الدول العربية الأخرى. وقد شكل العجز التجاري الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي حوالي 48.3 في المائة من إجمالي العجز التجاري الزراعي العربي في عام 2005.

وعلى صعيد متوسط نصيب الفرد من صافي قيمة الواردات الزراعية في الدول العربية، فقد بلغ حوالي 81 دولاراً في عام 2005. وبالمقابل، بلغ متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في الدول العربية ذات الموارد الزراعية حوالي 37 دولار، ونحو 348 دولار في دول مجلس التعاون الخليجي وحوالي 102 دولار في الدول العربية الأخرى. كما تفاوت نصيب الفرد من صافي تلك الواردات من دولة إلى أخرى، إذ تراوح بين 5 دولارات في الصومال و515 دولار في الإمارات، الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)
صافي الواردات الزراعية العربية حسب المناطق
لعامي 2000 و2005

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)		صافي الواردات (مليون دولار)		
2005	2000	2005	2000	
37	48	8,442	9,735	الدول العربية ذات الموارد الزراعية ⁽¹⁾
348	330	11,879	9,663	دول مجلس التعاون الخليجي ⁽²⁾
102	74	4,227	2,651	الدول العربية الأخرى ⁽³⁾
81	82	24,548	22,049	الإجمالي

(1) تونس، الجزائر، السودان، سورية، العراق، مصر والمغرب.

(2) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.

(3) الأردن، جيبوتي، لبنان، ليبيا، موريتانيا واليمن.

المصدر : الملحق (8/3)

التجارة العربية في السلع الغذائية الرئيسية

سجلت الواردات من السلع الغذائية الرئيسية زيادة بنسبة 6.0 في المائة من حيث القيمة وزيادة بنسبة 11.3 في المائة من حيث الكمية في عام 2005. وقد شكلت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 69.9 في المائة من قيمة الواردات الزراعية الإجمالية في عام 2005. وقد بلغت حصة الواردات من الحبوب والدقيق حوالي 40.1 في المائة من قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية، تلتها واردات الألبان ومنتجاتها بنسبة 12.3 في المائة، ثم الواردات من اللحوم بنسبة 10.4 في المائة وواردات الزيوت النباتية بنسبة 9.5 في المائة. وقد سجلت الواردات من البذور الزيتية واللحوم والحبوب والدقيق أعلى زيادة من حيث القيمة والكمية في عام 2005. ويتضح وجود ثلاث مجموعات من السلع الغذائية حسب التغير النسبي في القيمة والكمية المستوردة في عام 2005. إذ تمثل المجموعة الأولى، السلع الغذائية التي ارتفعت فيها قيمة وكمية الواردات منها وتشمل الألبان واللحوم والأغنام والماعز والبقوليات والحبوب والدقيق والبذور الزيتية. وتشمل المجموعة الثانية، السلع التي ارتفعت فيها قيمة الواردات منها بالرغم من تراجع الكميات المستوردة وتضم البيض والفاكهة والسكر الخام. أما المجموعة الثالثة، فتضم السلع الغذائية المستوردة التي انخفضت فيها قيمة وكمية الواردات منها، وتشمل الأسماك والخضار والزيوت النباتية والبطاطس، الملحق (9/3)، والجدول رقم (10).

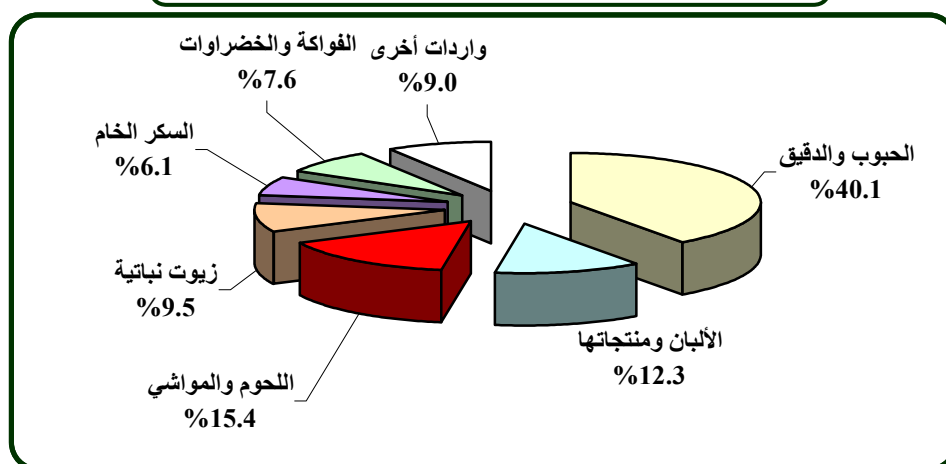
الجدول رقم (10)
نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية
في عام 2005

(نسب مئوية)

السلعة	كمية	قيمة	السلعة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	17.4	7.6	البذور الزيتية	30.0	23.3
البطاطس	7.6 -	6.2 -	أغنام وماعز	4.2	19.9
سكر خام	10.3 -	6.0	لحوم	15.0	21.8
بقوليات	11.7	7.2	ألبان	10.5	1.8
زيوت نباتية	7.5 -	11.7 -	بيض	1.5 -	19.1
خضار	4.5 -	2.1 -	أسماك	2.9 -	1.9 -
فاكهة	4.2 -	8.5			

المصدر: الملحق (9/3).

الشكل (4) : هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية (بالقيمة)
2005



المصدر: الملحق (9/3).

أما الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية فقد سجلت زيادة بنسبة 3.5 في المائة من حيث القيمة و5.3 في المائة من حيث الكمية في عام 2005. وسجلت الصادرات من بعض المجموعات السلعية تطورات متباينة إذ شهدت الصادرات من الخضار والفاكهة، زيادة بنسبة 8.4 في المائة من حيث القيمة و6.2 في المائة من حيث الكمية، والحبوب والدقيق زيادة بنسبة 22.5 في المائة من حيث الكمية و3.9 في المائة من حيث القيمة، والسكر الخام زيادة بنسبة 9.5 في المائة من حيث الكمية و17.0 في المائة من حيث القيمة. وبالمقابل، سجلت عوائد الصادرات من البيض والأغنام والبذور الزيتية والبطاطس انخفاضاً تراوح بين 1.4 في المائة في البيض و17.4 في المائة في البذور الزيتية من حيث القيمة وتراجعاً بين 3.1 في المائة في البطاطس و18.6 في المائة في البذور الزيتية من حيث الكمية. ويشار إلى أن

الأسماك تأتي في المركز الأول في مساهمتها في قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة 25.0 في المائة، تليها الفواكه بحصة 13.5 في المائة، ثم الخضراوات بحصة 12.1 في المائة، والحبوب والدقيق بحصة 11.9 في المائة والزيتون النباتية بحصة 10.5 في المائة.

العجز الغذائي العربي : تعتبر تطورات العجز الغذائي محصلة للتطورات في الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، حيث أدى استمرار التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية الزراعية في الدول العربية إلى فجوة غذائية في معظم السلع، بلغت قيمتها حوالي 17.9 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 6.0 بالمائة، في حين بلغ متوسط قيمة الفجوة حوالي 15.4 مليار دولار خلال الفترة 2000-2005. وعلى الرغم من ميل الفجوة الغذائية إلى الارتفاع إلا أن قيمتها في تذبذب مستمر نظراً لتقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية من جهة، وتذبذب الإنتاج النباتي والحيواني في الدول العربية من جهة أخرى، وبالتالي قصور الطاقات الإنتاجية الزراعية في عدد من الدول العربية عن مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية المحلية.

وتشكل قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب والدقيق حوالي 51.4 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية في عام 2005. ويحتل القمح والدقيق من حيث الأهمية النسبية المركز الأول في قائمة سلع الحبوب ذات الفجوة المرتفعة، إذ يمثل حوالي 47.3 في المائة من قيمة فجوة الحبوب والدقيق ونحو 24.3 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية، تليهما اللحوم بنسبة 13.7 في المائة، والزيتون النباتية بنسبة 12.9 في المائة. وبمقارنة التطور في حجم الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في عام 2005، يتضح أن هذه الفجوة قد سجلت زيادة في معظم المجموعات المحصولية وتراوح تلك الزيادة بين 0.9 في المائة و 34.2 في المائة لكل من الألبان والسكر والبقوليات والحبوب والفاكهة واللحوم والبيض والأسماك. وبالمقابل، سجلت قيمة الفجوة في الزيوت والشحوم والبطاطس تراجعاً بنسبة 6.8 في المائة و 11.3 في المائة، على التوالي. وبلغت قيمة الفائض في الأسماك حوالي 4.9 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية عام 2005، الملحق (10/3) والجدول رقم (11).

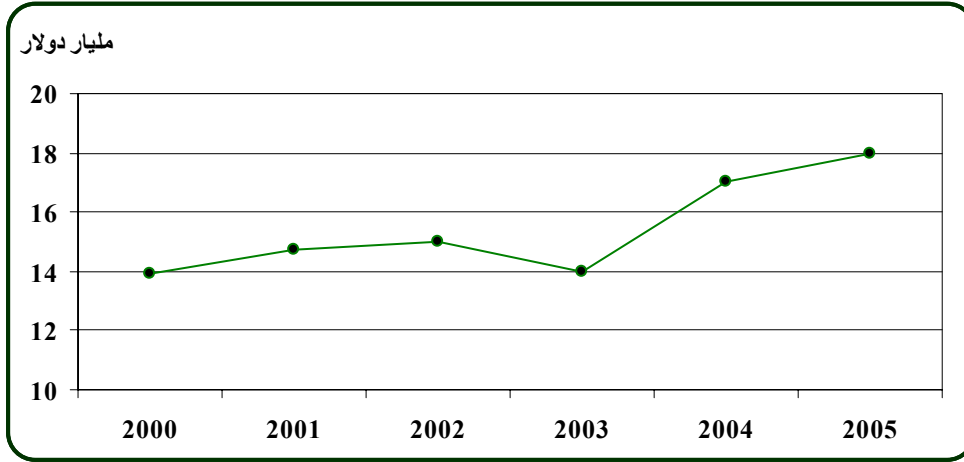
الجدول رقم (11) نسب التغير السنوي في قيمة الفجوة الغذائية 1995 - 2005 و 2005

(نسب مئوية)

السلعة	2005-1995	2005	السلعة	2005-1995	2005
الحبوب والدقيق	4.4	7.9	الفاكهة	30.0	16.0
القمح والدقيق	4.2	- 2.5	اللحوم	9.6	22.5
البطاطس	- 0.1	- 11.3	الألبان	2.5	0.9
السكر	0.6	4.1	البيض	- 3.6	34.2
الزيوت والشحوم	4.0	- 6.8	الأسماك	- 0.2	1.4

المصدر : الملحق (10/3)

الشكل (5) : تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية
2005-2000



المصدر: الملحق (10/3).

الاكتفاء الذاتي الغذائي : سجل نمو الطلب على السلع الزراعية زيادة بنسبة 4 في المائة، بينما سجل الإنتاج الزراعي زيادة بنسبة 2.6 في المائة في عام 2005. وقد أدى هذا التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية إلى تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في مقدمتها الحبوب والدقيق، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء فيها من 55.2 في المائة إلى 51.0 في المائة، والقمح والدقيق من 53.7 في المائة إلى 51.0 في المائة، والشعير من 51.6 في المائة إلى 33.1 في المائة، والزيوت من 31.1 في المائة إلى 28.2 في المائة، واللحوم من 83.0 في المائة إلى 81.3 في المائة. وبالمقابل، ارتفعت نسبة الاكتفاء في السكر من 34.8 في المائة إلى 38.7 في المائة. كما اقتربت بعض المحاصيل الأخرى من الاكتفاء الذاتي، وهي البيض والفواكه والبطاطس، في حين حققت مجموعة الخضراوات والأسماك اكتفاء ذاتياً.

يتضح مما سبق أن الدول العربية لازالت تواجه عجزاً في معظم السلع الغذائية وبصفة خاصة الحبوب على الرغم من الجهود الإنمائية المبذولة لتطوير أداء القطاع الزراعي. ولا زال يغلب على القطاع الزراعي ضعف الأداء العام بمعايير الكفاءة الإنتاجية، ومستويات استخدام التقنيات الحديثة. وتتمثل المعالجة الفاعلة لهذه الأوضاع في زيادة الاستثمارات في مجالات البحث والتطوير، واستخدام أساليب الري الحديث والتقنيات الزراعية، وتطوير الموارد الأرضية، وتشجيع إنشاء المشاريع الزراعية، وتفعيل دور آليات السوق والتنافسية، وتعزيز دور القطاع الخاص في الأنشطة المشروعات الإنتاجية والتسويقية، والاهتمام باعتبارات التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية من التدهور، وتطوير وتعديل التشريعات المرتبطة بالأراضي الزراعية والمياه والمحميات.

الإصلاح الاقتصادي والزراعة

نظراً لتوسع العلاقات التجارية الدولية، وتشابك منظومة الاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية، فقد تسارع منذ حقبة التسعينات وضع وتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي والمالي في معظم الدول العربية من خلال تبني برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي في معظم الأنشطة الاقتصادية، ومن ضمنها الأنشطة الزراعية، وذلك بهدف معالجة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية والسعرية التي نتجت عن التدخلات المباشرة للدولة في أسواق السلع والخدمات. كما استهدفت هذه السياسات التقليل من حدة الفقر في المجتمعات الريفية، وإلى تحقيق التنمية المتوازنة التي تحقق الكفاءة الاقتصادية بالتركيز على صغار المزارعين والمشروعات التي تعمل على زيادة القيمة المضافة وزيادة فرص العمل. كما استهدفت أيضاً إجراء إصلاحات مؤسسية وتنقيح ومراجعة التشريعات والقوانين لتكون أكثر ملائمة للتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. كما تمثلت عناصر الإصلاح والتعديل التي لحقت بالقطاع الزراعي في الدول العربية في خصخصة الشركات والمشروعات الزراعية الحكومية، وفتح باب التجارة الخارجية للحاصلات والمنتجات الزراعية أمام القطاع الخاص، وإلغاء احتكار الدولة له، وتحرير العلاقات الإيجارية للأراضي الزراعية وتركيز دور الحكومة في مجالات البحث والإرشاد الزراعي.

وقد أثمرت تلك الجهود، وبخاصة المتعلقة منها بتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية العربية والأجنبية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، عن تحسن مؤشرات المناخ الاستثماري في الدول العربية. فقد ارتفعت الاستثمارات العربية البينية الخاصة من نحو 2.9 مليار دولار في عام 2002 إلى حوالي 5.9 مليار دولار في عام 2004 وبلغت حصة القطاع الزراعي منها حوالي 9 في المائة. كما أسفرت تلك التحولات عن تحسن ملموس في مستويات أسعار العديد من السلع والمنتجات الزراعية، وبالتالي تحسن العوائد من الأنشطة الزراعية من جراء إطلاق حرية المزارعين في تحديد التراكيب المحصولية الملائمة، ودونما التقيد بالتراكيب والأنماط الزراعية التي كانت تحدد سابقاً من قبل السلطات المختصة، وكذلك رفع القيود أمام تصدير المنتجات الزراعية. وقد أدى ذلك إلى اتساع المساحات المزروعة بالمحاصيل النقدية كالقطن والسمسم بعد تقلص دور الدولة في تحديد الأسعار. كما يشهد القطاع المروي تطوراً في نظمه الاروائية وتضاعفت المساحة المزروعة بوسائل الري الحديث من حوالي 400 ألف هكتار إلى حوالي 1.3 مليون هكتار.

**ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية
(1995 و2000 و2005 و2006)**

نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)				مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)				نسبة التغير السنوي %	نسبة التغير %	الناتج الزراعي (مليون دولار)				
2006	2005	2000	1995	2006	2005	2000	1995	2006	2006 - 95	2006	2005	2000	1995	
257	232	209	168	6.2	6.4	8.3	9.5	13.4	5.2	79,274	69,936	56,124	45,187	مجموع الدول العربية
61	58	35	57	2.4	2.5	2.0	3.7	8.2	2.6	341	315	171	245	الأردن
788	731	759	509	2.0	2.2	3.5	2.9	11.0	9.5	3333	3003	2463	1226	الإمارات
70	72	95	89	0.3	0.4	0.8	0.9	0.3	0.0	53	52	61	52	البحرين
341	324	251	229	11.0	11.2	12.4	11.4	6.4	4.9	3454	3246	2402	2052	تونس
265	240	151	147	7.6	7.7	8.4	9.8	11.4	7.1	8804	7902	4600	4125	الجزائر
28	27	25	24	3.1	3.1	3.1	2.8	7.2	4.6	23	22	17	14	جيبوتي
443	442	458	465	3.0	3.2	4.9	5.9	2.9	2.0	10499	10208	9326	8437	السعودية
374	303	150	80	30.9	32.4	35.7	44.4	26.4	18.2	13567	10735	4677	2162	السودان
351	344	286	326	19.2	22.4	24.7	27.8	4.5	3.2	6564	6279	4667	4624	سورية
136	106	50	124	9.3	8.9	5.8	33.9	32.4	4.0	3911	2955	1206	2540	العراق
173	175	162	180	1.3	1.4	2.0	2.8	1.8	1.4	447	439	388	383	عمان
76	75	107	163	0.1	0.1	0.4	1.0	7.9	-2.0	64	59	66	80	قطر
84	85	60	84	0.3	0.3	0.4	0.5	4.7	6.2	256	245	134	132	الكويت
464	442	346	249	7.8	7.8	7.8	7.8	5.6	6.9	1818	1722	1302	871	لبنان
189	179	499	554	2.4	2.8	8.1	8.7	9.0	-6.4	1294	1187	2813	2667	ليبيا
199	179	244	165	13.2	14.0	15.5	15.7	13.5	3.8	14213	12517	15474	9443	مصر
250	227	171	184	12.0	12.0	13.3	14.6	11.9	4.5	7907	7067	4917	4849	المغرب
62	56	35	108	7.0	9.0	8.7	23.4	13.4	-2.4	189	167	94	248	موريتانيا
112	83	74	67	12.0	10.5	13.9	20.1	39.6	8.5	2536	1817	1346	1038	اليمن

المصدر : الملاحق (2/2) و(3/2) و(4/2) و(7/2)، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملاحظة : تم احتساب نصيب الفرد من الناتج الزراعي للدول العربية باستثناء الصومال لعدم توفر أرقام حول ناتجها الزراعي.

ملحق (2/3) : الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية

(1995 و 2000 - 2005)

(ألف هكتار)

نسبة التغير % 2005-2004	نسبة التغير السنوي % 2005-1995	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
2.57	0.60	71,459	69,669	70,166	68,744	66,689	65,429	67,301	أولا : المساحة الزراعية الكلية
4.49	2.45	8,268	7,913	7,768	7,944	7,802	7,204	6,492	1- الأراضي الزراعية المستديمة
2.32	0.38	63,191	61,756	62,398	60,800	58,887	58,225	60,809	2- الأراضي الزراعية الموسمية
2.23	-0.63	33,117	32,396	36,304	33,827	31,918	32,998	35,265	أ- الزراعة المطرية
-0.49	0.38	10,674	10,727	10,131	9,624	9,364	9,500	10,280	ب- الزراعة المروية
4.12	2.43	19,400	18,633	15,963	17,349	17,605	15,727	15,264	(الأراضي المتروكة (بور))
0.00	1.18	101,168	101,170	84,615	84,600	84,545	93,782	90,013	ثانيا : مساحة الغابات
0.01	2.71	468,607	468,580	415,999	415,704	393,095	420,943	358,522	ثالثا : مساحة المراعي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2006.

**ملحق (3/3) : السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الدول العربية
(1995 و 2000 - 2005)**

السكان الزراعيون (بالآلاف نسمة)									السكان الريفيون (بالآلاف نسمة)									
النمو % 2005	النمو السني % 2005-1995	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	النمو % 2005	النمو السني % 2005-1995	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
0.2	0.2	87,555	87,401	87,229	87,095	86,942	86,773	85,562	0.8	1.1	130,420	129,321	131,160	130,124	128,119	126,135	116,847	مجموع الدول العربية
0.2-	0.3	568	569	570	571	573	574	552	2.0-	1.6	1,087	1,109	1,100	1,122	1,101	1,073	924	الأردن
3.1-	2.6-	119	123	126	130	133	137	155	3.9	3.2	722	695	623	653	632	613	524	الإمارات
0.0	2.5-	7	7	7	7	7	7	9	0.0	0.9	71	71	71	71	71	70	65	البحرين
0.5-	0.4-	2,288	2,300	2,311	2,323	2,335	2,345	2,370	0.2	0.4	3,608	3,600	3,586	3,578	3,563	3,544	3,460	تونس
0.5	0.6	7,448	7,413	7,375	7,340	7,301	7,262	6,986	0.4-	0.2	12,990	13,041	13,021	13,072	13,015	12,960	12,744	الجزائر
0.9	2.0	555	550	543	538	532	523	457	0.9-	0.4-	113	114	115	116	117	118	118	جيبوتي
4.1-	3.9-	1,771	1,847	1,925	2,008	2,093	2,179	2,639	1.2-	0.9-	2,970	3,005	3,020	3,056	3,055	3,064	3,253	السعودية
0.6	0.8	19,870	19,743	19,605	19,480	19,342	19,196	18,366	0.8-	0.3	19,885	20,050	20,221	20,389	20,237	20,082	19,276	السودان
0.7	0.8	4,808	4,772	4,737	4,702	4,667	4,632	4,459	2.3	1.2	8,276	8,088	8,877	8,675	8,472	8,271	7,322	سورية
2.1-	2.0-	2,108	2,154	2,201	2,249	2,299	2,348	2,585	1.9-	2.1	7,778	7,928	7,810	7,961	7,711	7,465	6,301	العراق
0.4	0.7	988	984	979	975	970	964	922	0.6	0.8	659	655	648	644	636	627	610	عمان
14.3-	7.3-	5	5	6	7	7	8	10	0.0	0.2-	49	49	49	49	49	49	50	قطر
3.8	4.2	29	28	27	26	26	25	19	10.8	3.1	103	93	92	83	82	90	76	الكويت
6.0-	5.1-	98	104	110	117	123	129	165	1.8-	1.1-	426	433	441	449	458	465	473	لبنان
4.2-	4.1-	252	263	275	287	300	313	383	0.5-	0.8-	750	754	759	763	768	774	809	ليبيا
0.1-	0.0	24,946	24,963	24,977	24,994	25,007	25,018	24,953	2.0	1.5	40,922	40,120	41,701	40,884	40,055	39,224	35,270	مصر
0.5-	0.5-	10,357	10,412	10,465	10,520	10,574	10,627	10,920	0.1	0.1	13,053	13,037	13,019	13,003	12,983	12,964	12,884	المغرب
2.5	2.4	1,585	1,546	1,508	1,471	1,435	1,400	1,245	0.3-	0.2-	1,106	1,109	1,111	1,114	1,116	1,117	1,129	موريتانيا
1.4	1.5	9,753	9,618	9,482	9,350	9,218	9,086	8,367	3.1	3.2	15,851	15,368	14,896	14,442	13,998	13,565	11,559	اليمن

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2006.

تابع ملحق (3/3) : العمالة الكلية والقوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول العربية
(1995 و 2000 - 2005)

القوى العاملة بالزراعة (بالآلاف نسمة)								العمالة الكلية (بالآلاف نسمة)								
النمو % 2005	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	النمو % 2005	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
1.3	32,631	32,226	31,865	31,527	31,157	30,802	28,967	3.4	115,850	112,090	108,186	105,080	101,449	98,168	84,317	مجموع الدول العربية
1.0	198	196	194	192	190	188	156	4.1	2,016	1,937	1,860	1,787	1,716	1,646	1,199	الأردن
-2.8	110	67	69	71	73	75	90	9.0	2,559	2,348	1,634	1,600	1,565	1,531	1,341	الإمارات
0.0	3	3	3	3	3	3	4	2.7	361	352	343	334	325	316	267	البحرين
0.8	983	974	966	958	949	941	881	2.5	4,316	4,212	4,110	4,011	3,914	3,819	3,330	تونس
2.6	2,873	2,801	2,729	2,660	2,591	2,525	2,242	3.9	12,492	12,027	11,585	11,154	10,743	10,353	8,826	الجزائر
0.7	275	273	270	268	264	260	229	1.5	360	355	349	344	338	331	285	جيبوتي
1.5	605	596	592	591	564	551	484	2.9	8,520	8,281	8,278	8,244	7,582	7,155	6,241	السعودية
1.2	8,037	7,938	7,836	7,740	7,640	7,537	7,061	2.8	14,210	13,818	13,434	13,063	12,699	12,343	10,796	السودان
2.3	1,674	1,636	1,599	1,563	1,528	1,493	1,332	4.0	6,503	6,252	6,010	5,778	5,554	5,337	4,368	سورية
-1.3	602	610	618	626	635	643	682	3.6	7,578	7,317	7,066	6,823	6,589	6,362	5,335	العراق
0.6	364	362	360	358	356	353	318	3.2	1,117	1,082	1,049	1,016	986	956	771	عمان
0.0	4	4	4	4	4	4	5	1.5	346	341	336	331	326	321	290	قطر
11.9	34	30	24	22	20	19	19	11.1	1,816	1,634	1,466	1,364	1,271	1,196	1,052	الكويت
-2.3	40	40	42	43	45	47	55	2.9	1,455	1,414	1,373	1,334	1,295	1,256	1,058	لبنان
-4.0	90	94	97	101	104	108	122	2.9	2,077	2,019	1,962	1,907	1,853	1,800	1,511	ليبيا
0.7	8,657	8,596	8,535	8,475	8,415	8,354	7,993	2.9	28,704	27,890	27,107	26,338	25,597	24,884	21,603	مصر
0.3	4,308	4,297	4,285	4,274	4,262	4,250	4,186	2.5	13,298	12,979	12,668	12,364	12,066	11,777	10,401	المغرب
2.4	706	689	673	657	642	627	562	2.9	1,366	1,328	1,291	1,255	1,219	1,185	1,039	موريتانيا
1.6	3,069	3,019	2,969	2,921	2,872	2,824	2,546	3.8	6,754	6,504	6,265	6,033	5,811	5,600	4,604	اليمن

المصدر: 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2006.

2- وزارة المالية في المملكة العربية السعودية .

**تابع ملحق (3/3) نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى العمالة الكلية
(1995 و2000-2005)**

(نسبة مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
28.6	29.0	29.5	30.4	31.0	31.6	33.6	مجموع الدول العربية
9.8	10.1	10.4	10.7	11.1	11.4	13.0	الأردن
4.5	4.0	4.2	4.4	4.7	4.9	7.2	الإمارات
0.8	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	1.5	البحرين
22.8	23.1	23.5	23.9	24.2	24.6	26.5	تونس
23.0	23.3	23.6	23.8	24.1	24.4	25.4	الجزائر
76.5	77.0	77.4	77.9	78.1	78.5	80.4	جيبوتي
7.1	7.2	7.2	7.2	7.4	7.7	7.8	السعودية
56.6	57.4	58.3	59.3	60.2	61.1	65.4	السودان
25.7	26.2	26.6	27.1	27.5	28.0	30.5	سورية
7.9	8.3	8.7	9.2	9.6	10.1	12.8	العراق
32.6	33.5	34.3	35.2	36.1	36.9	41.2	عمان
1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.7	قطر
1.8	1.8	1.7	1.6	1.6	1.6	1.8	الكويت
2.7	2.9	3.1	3.2	3.5	3.7	5.2	لبنان
4.3	4.6	4.9	5.3	5.6	6.0	8.1	ليبيا
30.2	30.8	31.5	32.2	32.9	33.6	37.0	مصر
32.4	33.1	33.8	34.6	35.3	36.1	40.2	المغرب
51.7	51.9	52.1	52.4	52.7	52.9	54.1	موريتانيا
45.4	46.4	47.4	48.4	49.4	50.4	55.3	اليمن

المصدر: 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2006.

2- وزارة المالية في المملكة العربية السعودية .

ملحق (4/3) : نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الإقتصادية الزراعية في الدول العربية
(1995 و 2000 - 2005)

الكفاءة الإقتصادية الزراعية % ⁽²⁾							نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي ⁽¹⁾ (بالدولار)								
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	التغير السنوي % 2005	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
0.22	0.26	0.28	0.28	0.28	0.26	0.28	3.9	2143	2063	1952	1842	1885	1822	1560	مجموع الدول العربية
0.25	0.25	0.24	0.20	0.18	0.18	0.28	9.4	1590	1454	1296	1094	923	907	1571	الأردن
0.50	0.64	0.67	0.75	0.74	0.71	0.40	12.4	46042	40980	36116	34919	33056	32846	14772	الإمارات
0.47	0.56	0.71	0.75	0.81	0.80	0.60	-0.5	17819	17908	20213	19060	19679	20213	13098	البحرين
0.49	0.55	0.51	0.43	0.48	0.50	0.43	-13.4	3303	3813	3360	2485	2441	2552	2329	تونس
0.33	0.41	0.42	0.39	0.40	0.34	0.39	-4.1	2750	2869	2440	1968	2059	1822	1840	الجزائر
0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	6.0	79	74	71	68	67	66	62	جيبوتي
0.46	0.55	0.62	0.71	0.70	0.63	0.75	1.4	16866	16638	16420	16289	16883	16925	17432	السعودية
0.57	0.59	0.65	0.63	0.59	0.59	0.68	17.9	1336	1133	1041	877	731	621	306	السودان
0.87	0.94	0.93	0.92	0.93	0.88	0.91	2.2	3752	3673	3371	3299	3382	3126	3471	سورية
1.12	1.15	1.38	1.12	0.87	0.57	2.65	26.8	4907	3869	2079	2867	2338	1875	3724	العراق
0.04	0.05	0.06	0.06	0.06	0.05	0.07	0.1	1205	1204	1194	1151	1149	1100	1205	عمان
0.12	0.15	0.20	0.21	0.31	0.30	0.57	2.9	14835	14423	13805	12431	16484	16552	15989	قطر
0.16	0.22	0.28	0.32	0.28	0.22	0.27	-7.2	7440	8019	9073	8957	7780	7051	6939	الكويت
2.88	2.73	2.55	2.42	2.25	2.09	1.51	3.7	43572	42014	36802	33525	29611	27710	15836	لبنان
0.64	0.75	0.88	0.98	1.37	1.36	1.08	11.6	13201	11830	10970	10515	22234	26049	21858	ليبيا
0.46	0.46	0.49	0.48	0.47	0.46	0.42	10.8	1446	1305	1453	1548	1776	1852	1181	مصر
0.37	0.45	0.46	0.42	0.42	0.37	0.36	-15.2	1641	1933	1802	1390	1301	1157	1158	المغرب
0.17	0.14	0.16	0.14	0.15	0.16	0.43	281.4	607	159	159	131	142	149	440	موريتانيا
0.23	0.25	0.27	0.28	0.29	0.28	0.36	9.8	592	539	511	487	484	477	408	اليمن

(1) قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين

(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

المصدر: 1- الملاحق (1/3) و (3/3) وأعداد سابقة من التقرير الإقتصادي العربي الموحد.

2- وزارة المالية في المملكة العربية السعودية.

**ملحق (5/3) : تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية
(1995 و2000 و2005 و2006)**

نسبة التغير % 2006			نسبة التغير % (1995 - 2006)**			*2006			2005			2000			1995			المحصول
الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	
(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	
4.2	4.2-	0.1-	1.3	0.4	1.7	1,550	33,256	51,543	1,487	34,712	51,620	1,383	27,184	37,606	1,342	28,107	37,727	الحبوب
1.0-	1.4-	2.4-	2.0	0.6	2.5	2,016	12,375	24,953	2,036	12,552	25,557	1,570	10,739	16,865	1,723	9,712	16,735	القمح
5.4	0.9-	4.4	1.6	0.3-	1.3	9,225	748	6,900	8,750	755	6,607	8,737	704	6,151	7,120	715	5,091	الارز
14.8	0.3	15.2	1.7	1.1-	0.4	862	6,260	5,398	751	6,240	4,686	436	6,488	2,830	747	7,363	5,497	الشعير
1.9-	0.3	1.6-	0.5	0.5	1.0	4,315	1,847	7,970	4,399	1,841	8,100	4,751	1,471	6,989	3,502	1,682	5,890	الذرة الشامية
5.0	9.7-	5.2-	0.2	1.2	1.2	526	12,026	6,322	501	13,323	6,671	613	7,782	4,771	523	8,635	4,514	الذرة الرفيعة والدخن
3.2	0.1	3.4	1.9	0.6	1.7	21,501	560	12,038	20,827	559	11,645	18,218	404	7,360	15,957	469	7,484	الدرنجات
1.7	2.2	3.9	0.4	0.1-	0.3	993	1,364	1,354	976	1,334	1,303	955	1,314	1,255	1,082	1,112	1,203	البقوليات
1.1	0.6	1.7	1.3	5.8	7.1	856	6,880	5,890	847	6,836	5,789	780	3,754	2,927	878	3,050	2,679	البذور الزيتية
1.6	0.1	1.7	1.0	1.0	2.0	20,450	2,283	46,688	20,135	2,281	45,926	18,241	2,147	39,164	16,377	1,644	26,923	الخضروات
3.4-	8.0	4.4	2.9-	5.3	2.2	5,935	4,835	28,697	6,143	4,477	27,501	10,826	2,528	27,367	8,835	2,199	19,428	الفواكه
6.9-	1.4-	8.1-	1.4	0.6-	0.8	3,211	759	2,437	3,447	770	2,653	2,610	690	1,801	2,125	800	1,700	الالباف
1.2-	2.2	0.9	0.9	0.2	1.1	107,824	229	24,719	109,176	224	24,490	100,425	228	22,897	93,126	214	19,929	قصب السكر
1.2	1.1	2.3	0.0	1.8	1.7	44,691	181	8,079	44,167	179	7,895	49,493	148	7,325	45,138	123	5,552	الشمندر
0.4	0.3	0.7	0.1	0.8	1.0	357	35	12	355	35	12	338	34	12	333	27	9	البن

* أولي.

** نسبة التغير بين متوسط الفترة 1995-2000 و متوسط الفترة 2001-2006.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2006.

ملحق (6/3) : تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي

(1995 و 2000 و 2005 و 2006)

(الكمية: ألف طن)

نسبة التغير السنوي % 2006 - 1995	نسبة التغير % 2006	2006*	2005	2000	1995	
2.8	0.9	65,961	65,390	60,735	48,861	الأبقار والجاموس (1)
2.7	4.1	296,926	285,198	255,597	221,355	الأغنام والماعز (1)
2.4	4.4	15,646	14,982	13,091	12,019	الابل (1)
4.3	4.1	7,336	7,049	6,361	4,626	اللحوم
3.6	4.8	4,287	4,089	3,923	2,908	لحوم حمراء
5.4	3.0	3,049	2,960	2,438	1,718	لحوم بيضاء
4.1	2.2	24,862	24,316	18,721	15,907	الالبان
5.3	5.2	1,484	1,411	1,118	841	البيض

* أولي.

(1) بالآلف رأس .

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2006.

**ملحق (7/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
(1995 و2000 و2005 و2006)**

(الكمية : بالآلاف طن)

نسبة التغير % 2006	نسبة التغير السنوي % 2006-1995	*2006	2005	2000	1995	
0.4	3.8	3,690.8	3,676.9	3,062.0	2,439.7	مجموع الدول العربية
16.0	8.6	1.2	1.1	1.1	0.5	الأردن
9.5	-0.2	104.2	95.2	105.5	105.9	الإمارات
15.9	3.6	13.7	11.9	11.9	9.3	البحرين
-3.9	2.0	104.5	108.7	95.6	83.6	تونس
-8.4	1.7	128.2	139.9	102.3	106.3	الجزائر
-13.6	-5.1	0.2	0.3	0.3	0.4	جيبوتي
0.6	5.0	75.3	74.8	54.7	48.4	السعودية
7.7	2.8	67.9	63.0	58.0	50.0	السودان
7.8	4.2	18.3	17.0	13.4	11.6	سورية
0.0	5.6	30.0	30.0	83.3	16.4	الصومال
0.0	1.0	37.0	37.0	28.0	33.0	العراق
0.4	0.7	151.6	151.0	120.4	139.9	عمان
73.8	-0.2	2.5	1.5	2.6	2.6	فلسطين
-25.6	8.4	10.4	14.0	7.1	4.3	قطر
26.4	-3.7	5.6	4.4	8.1	8.5	الكويت
8.5	6.3	9.2	8.5	7.4	4.7	لبنان
-0.7	4.6	45.7	46.0	44.0	28.0	ليبيا
0.4	7.1	868.7	865.0	724.4	407.1	مصر
1.6	1.1	961.7	946.1	914.3	852.1	المغرب
0.0	5.8	822.8	822.8	544.9	441.1	موريتانيا
-2.9	9.5	232.0	238.8	134.7	86.0	اليمن

* أولي.

المصدر: 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2006.

2- وزارة المالية في المملكة العربية السعودية .

ملحق (8/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية

(1995 و 2000 - 2005)

(مليون دولار)

معدل التغير السنوي %		الواردات الزراعية							معدل التغير السنوي %		الصادرات الزراعية							
2005-2004	2005-95	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	2005-2004	2005-95	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
6.9	4.2	35,286	33,022	29,361	28,978	26,258	29,482	23,447	7.2	7.1	10,685	9,969	7,883	7,490	6,741	6,878	5,377	مجموع الدول العربية
27.1	9.9	2048	1611	988	777	872	907	800	1.6	5.9	947	932	468	391	367	313	536	الأردن
0.0	2.6	2902	2902	2902	2902	3129	3129	2,241	0.0	3.3	788	788	788	788	1178	1178	570	الإمارات
2.9-	0.8	453	466	537	553	449	449	417	6.0	6.3	125	118	144	116	107	107	68	البحرين
6.5-	1.9	1358	1453	1204	1288	1205	1083	1,129	2.2	7.6	1,624	1589	994	858	965	841	779	تونس
3.5	3.2	4939	4773	3561	3441	3017	2782	3,602	6.6	3.3	164	154	135	126	151	111	118	الجزائر
0.0	0.6	117	117	117	117	119	119	110	0.0	3.8	17	17	17	17	19	19	12	جيبوتي
30.1	8.3	8791	6716	5990	5241	4781	5402	4,585	19.5	16.2	1,267	1060	886	532	442	475	452	السعودية
24.1-	2.2	457	602	481	634	318	1213	369	5.6	2.0	598	567	392	371	274	202	492	السودان
8.1	29.1	1235	1142	934	864	849	791	96	18.8	18.5	970	816	876	1092	561	571	177	سورية
19.3	0.9-	65	55	55	46	46	46	72	0.0	10.1-	12	12	12	12	5	5	35	الصومال
0.0	4.8	1720	1720	1720	1720	1583	1720	1,073	0.0	1.3-	7	7	7	7	7	7	8	العراق
10.0-	10.7	1367	1519	1064	1182	1260	1097	494	3.2-	19.1	920	950	486	624	679	399	160	عُمان
-	-	-	-	252	278	269	600	-	-	-	-	-	80	62	25	86		فلسطين
9.7	3.9-	267	243	238	338	672	672	399	8.0	26.0-	8.0	7	9	195	125	125	163	قطر
0.0	0.1-	1335	1335	1335	1335	1276	1276	1,352	0.0	13.8	128	128	128	128	78	78	35	الكويت
1.6	7.0	1622	1596	1415	1392	1355	1223	821	5.1	14.5	325	309	265	197	179	135	84	لبنان
0.0	4.1-	779	779	779	779	439	559	1,183	0.0	20.1-	5	5	5	5	299	299	47	ليبيا
13.9-	3.2	2474	2874	2656	3086	2882	3659	1,797	15.8	12.1	1,437	1242	870	751	567	579	457	مصر
0.0	0.3-	1979	1979	1979	1979	918	1904	2,037	2.7	0.5	920	896	896	896	411	1106	877	المغرب
18.9	25.5-	9	8	8	78	63	72	170	0.0	3.6-	172	172	172	172	155	156	247	موريتانيا
20.9	6.9	1369	1132	1147	949	756	779	700	25.2	15.3	250	200	253	149	147	86	60	اليمن

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2006

تابع ملحق (8/3) : صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)							صافي الواردات الزراعية (مليون دولار)							
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
76	76	73	74	69	81	73	24,601	23,053	21,477	21,488	19,517	22,604	18,070	مجموع الدول العربية
201	127	99	76	101	122	62	1,101	679	520	386	505	594	264	الأردن
515	484	524	563	559	601	693	2,114	2,114	2,114	2,114	1,951	1,951	1,671	الإمارات
451	492	569	650	522	536	595	328	349	393	437	342	342	349	البحرين
-27	-14	21	44	25	25	39	-266	-137	210	430	240	242	350	تونس
145	143	108	106	93	88	124	4,775	4,619	3,426	3,315	2,866	2,671	3,484	الجزائر
126	129	133	138	143	147	169	99	99	99	99	100	100	98	جيبوتي
326	251	232	219	207	241	228	7,524	5,656	5,104	4,709	4,339	4,927	4,133	السعودية
-4	1	3	8	1	33	-5	-141	35	90	263	44	1,011	-123	السودان
15	18	3	-13	17	13	-6	265	326	57	-228	288	220	-81	سورية
5	4	4	3	4	4	4	53	43	43	34	41	41	37	الصومال
61	63	65	67	64	71	52	1,713	1,713	1,713	1,713	1,576	1,713	1,065	العراق
178	235	252	220	234	291	157	447	569	578	558	581	698	334	عمان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	172	216	244	514	...	فلسطين
325	312	319	209	843	887	483	259	236	229	143	547	547	236	قطر
421	456	486	511	534	538	836	1,207	1,207	1,207	1,207	1,198	1,198	1,317	الكويت
333	333	299	313	310	289	211	1,297	1,287	1,150	1,194	1,176	1,088	737	لبنان
127	132	136	141	26	51	259	774	774	774	774	140	260	1,136	ليبيا
15	24	27	35	36	49	23	1,037	1,632	1,786	2,334	2,315	3,080	1,340	مصر
34	35	36	37	17	28	44	1,059	1,083	1,083	1,083	507	798	1,160	المغرب
-55	-56	-58	-34	-34	-32	-34	-163	-164	-164	-94	-92	-84	-77	موريتانيا
51	44	44	41	32	38	42	1,119	933	894	800	609	693	640	اليمن

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في الوطن العربي عام 2006.

**ملحق (9/3) : الواردات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسية
(1995 و 2000 - 2005)**

(الكمية : ألف طن)

(القيمة : مليون دولار أمريكي)

نسبة التغير السنوي % 2005-2004		نسبة التغير السنوي % (2005 -95)		2005		2004		2003		2002		2001		2000		1995		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
6.0	11.3	4.4	4.0	24,670	85,595	23,276	76,888	19,360	76,571	19,663	80,885	18,991	77,154	18,531	71,673	16,810	57,642	الاجمالي
7.6	17.4	4.5	4.3	9,894	54,262	9,195	46,211	7,628	48,188	7,963	52,381	7,910	50,195	7,877	48,028	6,377	35,603	الحبوب والدقيق
6.2-	7.6-	1.5-	1.1	215	563	229	609	220	606	248	667	168	498	153	406	251	505	البطاطس
6.0	10.3-	1.7	3.8	1,498	5,709	1,413	6,366	1,308	5,895	1,410	6,086	1,438	5,634	1,182	4,815	1,270	3,929	سكر خام
7.2	11.7	1.9	3.8	492	1,181	459	1,058	401	1,017	406	990	406	966	436	824	406	813	بقوليات
23.3	30.0	10.2	13.1	796	2,079	645	1,599	501	1,565	428	1,440	514	1,493	460	1,348	301	605	البذور الزيتية
11.7-	7.5-	1.6	4.1	2,350	3,930	2,661	4,248	1,653	2,872	1,474	2,743	1,294	2,701	1,575	2,573	2,003	2,631	زيوت نباتية
2.1-	4.5-	0.8-	0.4-	639	1,722	653	1,803	659	1,875	715	1,991	745	1,834	756	1,739	694	1,784	الخضروات
8.5	4.2-	2.9	3.7	1,242	2,628	1,145	2,743	1,035	2,376	1,266	2,932	1,276	2,678	1,002	2,262	936	1,830	الفواكه
2.8-	1.4	0.7-	4.3-	252	366	259	361	205	334	269	532	280	429	364	539	270	570	أبقار وجاموس (حية)1
19.9	4.2	3.8	2.1-	982	12,195	819	11,705	754	11,828	758	11,829	441	9,060	482	11,431	678	15,086	أغنام وماعز (حية)1
21.8	15.0	8.9	4.3	2,555	1,681	2,098	1,462	1,870	1,431	1,754	1,272	1,558	1,113	1,615	1,142	1,088	1,106	لحوم
1.8	10.5	3.6	2.8	3,031	11,206	2,978	10,139	2,513	10,216	2,389	9,914	2,358	9,473	2,047	8,054	2,138	8,537	الالبان ومنتجاتها
19.1	1.5-	1.6-	2.8	88	78	74	79	85	77	98	74	96	70	91	73	103	59	البيض
1.9-	2.9-	8.0	8.8	638	556	650	573	526	453	485	396	507	499	491	409	295	240	الأسماك

(1) بالآلف رأس.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2006.

**تابع ملحق (9/3) : الصادرات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسية
(1995 و 2000 - 2005)**

(الكمية : ألف طن)

(القيمة : مليون دولار أمريكي)

نسبة التغير% 2005		نسبة التغير السنوي% (95- 2005)		2005		2004		2003		2002		2001		2000		1995		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
3.5	5.3	3.1	3.6	6,042	11,382	5,836	10,810	4,568	9,974	4,177	9,598	3,519	7,193	3,690	7,230	4,469	7,991	الاجمالي
3.9	22.5	5.1	1.5	716	3,678	689	3,003	557	3,067	496	2,457	356	1,955	322	1,559	435	3,184	الحبوب والدقيق
2.3-	3.1-	2.4-	0.1	128	645	131	666	82	511	90	468	72	388	78	354	163	641	البطاطس
17.0	9.5	11.6	17.5	239	903	204	825	182	716	136	590	48	156	58	233	80	180	سكر خام
11.6	3.8	6.4	5.5	87	200	78	193	60	156	53	124	54	104	52	78	47	117	بقوليات
17.4-	18.6-	4.6	5.9	159	272	192	334	107	301	103	294	127	236	169	270	101	154	البذور الزيتية
9.4	4.6	1.5	2.9	635	555	580	531	409	356	309	379	334	388	448	434	549	417	زيوت نباتية
12.7	7.0	2.4	5.2	729	1,984	647	1,854	673	1,769	575	1,792	501	1,441	503	1,460	574	1,193	الخضروات
4.9	5.2	1.0-	3.4	815	1,702	777	1,618	735	1,573	838	1,959	685	1,404	709	1,584	905	1,213	الفواكه
35.0	30.6	7.7	4.8	52	180	39	138	44	157	33	111	19	75	19	76	25	113	أبقار وجاموس (حية) 1
10.7-	14.4-	7.6	2.7	452	5,716	507	6,675	420	5,438	235	4,117	186	3,774	321	6,071	218	4,359	أغنام وماعز (حية) 1
7.9	6.1-	0.5	0.1	117	59	109	63	115	71	79	44	60	33	88	52	111	59	لحوم
8.6	28.8-	20.9	10.9	374	759	345	1,066	303	890	404	936	253	486	200	570	56	270	الالبان ومنتجاتها
1.4-	4.5-	3.9	1.9	31	24	31	25	31	24	20	18	12	12	15	15	21	20	البيض
0.0	5.1-	2.4	1.0	1,508	599	1,508	631	850	539	805	536	812	590	708	621	1,184	543	الأسماك

(1) بالآلاف رأس.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2006.

**ملحق (10/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية
(1995 و 2000 - 2005)**

نسبة الإكتفاء الذاتي (%)							نسبة التغير السنوي في قيمة الفجوة الغذائية %		قيمة الفجوة الغذائية (مليون دولار)							
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	2005	2005 - 1995	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
							6.0	3.8	17,851	16,848	14,490	14,628	14,726	13,905	12,341	الاجمالي
51.0	55.2	57.3	48.2	49.7	46.4	53.1	7.9	4.4	9,178	8,506	6,997	7,412	7,554	6,378	5,942	الحبوب والدقيق
51.0	53.7	58.3	46.4	48.2	46.0	51.3	2.5-	4.2	4,343	4,453	2,936	3,796	3,856	2,752	2,870	(القمح والدقيق)
33.1	51.6	56.1	39.0	44.9	21.2	45.5	59.8	6.4	1,388	868	857	867	772	956	745	(الشعير)
76.3	73.2	74.4	74.8	66.2	67.8	72.4	6.2-	2.2	1,167	1,245	1,048	859	1,102	1,120	936	(الأرز)
35.8	44.3	40.5	36.4	39.5	38.5	50.0	38.4	10.4	2,152	1,555	1,423	1,520	1,350	1,323	797	(الذرة الشامية)
97.0	99.0	99.1	97.8	98.4	98.3	100.0	11.3-	0.1-	87	98	140	148	96	92	88	البطاطس
38.7	34.8	33.8	32.6	33.9	37.8	40.1	4.1	0.6	1,259	1,209	1,270	1,377	1,390	1,163	1,190	سكر (مكرر)
57.0	62.1	64.4	61.5	61.1	57.6	65.4	6.3	1.2	405	381	341	378	352	414	359	بقوليات
28.2	31.1	35.1	39.6	39.3	45.6	33.1	6.8-	4.0	2,304	2,473	1,569	1,326	1,158	1,101	1,554	زيوت وشحوم
100.6	100.1	99.4	99.7	99.0	99.2	97.5	0.0	0.0	90-	14-	117	195	244	265	120	الخضراوات
96.7	95.9	96.5	96.2	95.5	97.3	96.8	16.0	30.0	427	368	300	401	591	285	31	الفواكه
81.3	83.0	82.7	85.4	85.7	85.9	86.3	22.5	9.6	2,438	1,990	1,845	1,583	1,498	1,439	977	لحوم
69.9	71.0	69.9	68.4	68.9	71.5	64.4	0.9	2.5	2,657	2,633	2,211	2,135	2,105	1,914	2,082	الألبان ومنتجاتها
96.3	96.3	98.7	98.1	97.4	96.8	95.2	34.2	3.6-	57	42	14	36	43	64	82	البيض
101.2	101.6	102.9	107.4	102.7	108.4	114.3	1.4	0.2-	870-	858-	314-	362-	305-	252-	889-	الأسماك

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2006.

ملاحظة : الأرقام السالبة في قيمة الفجوة الغذائية لسلعة معينة تعني أن صادرات هذه السلعة تتجاوز الواردات منها بحيث تزيد نسبة الإكتفاء الذاتي عن 100 في المائة.